نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

الأعداد ٢٣٠ - ٢٣١ يوليو/تموز- سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧

في هذا العدد

مع حلول الذكرى السادسة لأحداث ١١ سبتمبر، يتناول ملف العدد الانتهاكات المنهجية التي بات يتعرض لها العرب والمسلمين في ظل مكافحة الإرهاب، وموضحاً المخاطر التي تترتب عليها.

ويعرض باب الوقائع والمتابعات لأبرز القضايا وملامح التطور الأخيرة في كل من العراق وفلسطين تحت الاحتلالين الأمريكي والإسرائيلي، وتدهور الأوضاع الإنسانية وحقوق الإنسان في السودان في ظل تواصل النزاع في دارفور وازدياد المخاوف من انهيار السلم الحاليه في الجنوب.

كما يتناول التطورات الأخيرة فيما يتعلق بأزمة الحريات الصحفية في مصر والمخاوف من تجاهل معالجتها بما يؤدي لتراكمها.

ويرصد العدد ما شهدته الانتخابات البرلمانية في المغرب، والانتخابات البلدية في كل من سوريا والأردن، وتعطل مسار انتخابي رئيس جديد للبنان مع تفاقم الأزمة السياسية.

ملف العدد ..(٢)

بعد مرور ستة أعوام على الحرب الدولية غير المنضبطة على الإرهاب.. دراسة حول آثارها على العرب والمسلمين خارج الوطن العربي وداخله.

العراق ..(٦)

استمرار تدهور الموقف الأمني والسياسي وسط تفجير فضائح المرتزقة التابعين لشركات أمنية واستفحال أزمة اللاجئين والنازحين واحتمالات تقسيم العراق.

فلسطين ..(٩)

مع استمرار الانقسام داخل الصف الفلسطيني، الحكومة الإسرائيلية تعلن قطاع غزة كياناً معادياً تمهيداً لخطوات أكثر تشدداً تجاه حركة حماس.

السودان ..(١١)

رغم التفاؤل بقرار السودان الموافقة على نشر قوات سلام في دارفور، تدهور الموقف بعد الاعتداء على مقر القوات الأفريقية في الإقليم.

مصر ..(١٣)

وسط قلق بالغ وحوارات حادة نتيجة صدور أحكام بحبس الصحفيين، المطالبة بإلغاء العقوبات السالبة للحريات في قضايا الرأي والنشر.

لبنان ..(١٦)

لبنان يشهد حادث اغتيال آخر، في وقت تجرى فيه محاولات لانتخاب رئيس جمهورية جديد، وسط شد وجذب داخلي وخارجي.

الجزائر ..(١٩)

رغم محاولات القيادة للوصول على مصالحة وطنية، إلا أن الجزائر شهدت عمليات إرهابية خطيرة ومرفوضة.

وقائع ومتابعات ..(٦)

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ..(٢٣)

شكاوى ومداخلات ..(٢٧)

أخبار المنظمات ..(٣٠)

العرب والمسلمون
والحرب على الإرهاب

بحلول الذكرى السادسة للأحداث الأليمة التي جرت في نيويورك في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ودخول الحرب الدولية غير المنضبطة على الإرهاب عامها السابع، لا يزال العرب والمسلمون هم الضحية الأوفر نصيباً من انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها الإدارة الأمريكية بشكل مباشر أو الانتهاكات التي تمارسها الحكومات الحليفة لها بالوكالة عنها، والتي باتت في مجملها انتهاكات منهجية جسيمة تقع جملة وتفصيلاً تحت طائلة المحاسبة الواجبة.

تقويض سيادة الأمم

مثلت الحرب الدولية على الإرهاب كحرب مفتوحة زمانياً ومكانياً لا تعترف بالانضباط المطلوب في الحروب وفقاً للقانون الدولي والأعراف جزءً مهماً من الغطاء الذي استخدمته الإدارة الأمريكية في تنفيذ مشاريعها الإمبراطورية وما يوصف بتأديب الحكومات "المارقة" وغيره من العبث، وبما بات معه النضال في سبيل ترسيخ حقوق الإنسان في هذه الأمم نضالاً في سبيل حرية الشعوب بكاملها بدلاً من النضال من أجل بضعة قضايا تخص أفرادها أو جماعاتها، وتقويض استقرارها ووحدتها لعقود عدة قادمة.

فجاء غزو واحتلال أفغانستان أكثر من عملية ثأرية تستهدف المتهمين بالاعتداءات على نيويورك، وباتت جزءاً من تحرك استراتيجي يستهدف تطويق احتياطيات النفط في أواسط وغرب آسيا.

وتبعته الإدارة الأمريكية بهدم وتقويض بنية العراق وتدمير مقومات حياة شعبه والهيمنة على احتياطاته النفطية، وجرى توظيف الأكاذيب حول علاقة محتملة لحكومة "صدام حسين" بتنظيم القاعدة مع اتهامات بحيازة أسلحة الدمار الشامل ونزع التهديد لاستقرار المنطقة، جنباً إلى جنب مع مزاعم نشر الديمقراطية وغيره مما ثبت زيفه من ادعاءات كاذبة أودت بحياة قرابة المليون عراقي على نحو مباشر وغير مباشر وقوضت استقراره ووحدة أراضيه لأجيال عدة قادمة.

وجرى العمل على تقويض حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والمشروعة وغير القابلة للتصرف على نفس القاعدة – مكافحة الإرهاب–، بما تقوضت معه مقومات حياة الإنسان الفلسطيني بعد أن تقوضت آماله في الحرية والاستقلال والسيادة واسترداد بعض من أراضيه التي سبق وأن قبلها منقوصة.

.. وجوانتانامو فضيحة مستمرة

وللعام السادس على التوالي، تتابع الإدارة الأمريكية انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان، والتي تبلغ ذروتها باستمرار احتجازها لأكثر من ٣٧٠ من العرب والمسلمين المشتبه في علاقتهم بالإرهاب من أصل قرابة ٧٠٠ معتقل جرى سوقهم إلى معتقل إكس راي في قاعدة جوانتانامو باي الأمريكية في خليج كوبا بأسوأ معاملة في مشاهد لم يعرفها العالم منذ عصور، حيث تم تقلهم مقيدي الأيدي والأرجل بالسلاسل الحديدية والأقنعة والكمامات وعصابات الأعين، وأكدت شهادات المفرج عنهم ورسائل الضحايا المحدودة لذويهم وبعض التقارير الطبية المستقلة فداحة الانتهاكات التي يتعرضون لها في الاحتجاز، والتي تضمنت ترجيح قيام الحراس والمحققين بقتل عدد منهم ثم الادعاء بانتحارهم، كما شملت تعذيبهم وإساءة معاملتهم وتحقير شعائرهم الدينية.

ولم تكتف الإدارة الأمريكية بحرمانهم من حقوقهم في اللجوء إلى النظام القضائي الأمريكي باعتبارهم غير محتجزين على أراضي أمريكية، بل وحجبت عنهم حقوقهم القانونية بمقتضى اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بتنظيم قواعد معاملة الأسرى والمحتجزين بحجة كونهم "مقاتلي عدو" والتي جاءت ضمن عمليات التزييف القانوني التي قادها وزير العدل الأمريكي المستقيل "ألبرتو جونزالس" الذي اضطر للاستقالة في أعقاب فضيحة تضليله للكونجرس الأمريكي بعد إدلائه بمعلومات

كاذبة أمام اللجان البرلمانية الأمريكية.

ولم تلتفت الإدارة الأمريكية إلى الفتاوى القضائية بعدم مشروعية محاكمة معتقلي جوانتانامو في محاكمات عسكرية، ومضت في إجراء محاكمات بواسطة لجان عسكرية لا تخضع لرقابة المحكمة العليا الأمريكية بالمخالفة لأحكام القانون الإنساني الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولم تذعن أيضاً لأول قرارين صادرين عن هذه اللجان العسكرية بعدم ثبوت أدلة كافية لمحاكمة معتقلين.

.. ومراكز تعذيب سرية وعمليات تعذيب بالوكالة

وشملت الانتهاكات المنهجية كذلك عمليات الاعتقال السرية التي قامت بها الاستخبارات المركزية الأمريكية في عمليات قرصنة مدبرة تمت على أراضي عدد من دول العالم، وجرى الكشف عن وقائع بعضها في دول الاتحاد الأوروبي، ومثلت فضائح مدوية لما اشتملت عليه من خروق قانونية فادحة.

وأشارت التقارير المشفوعة بالشهادات والصور المرئية والفوتوغرافية إقامة المئات من مراكز الاحتجاز السرية خارج أراضي الولايات المتحدة لتبقى بعيداً عن قبضة ورقابة القضاء الأمريكي، وعلى الرغم من أنه لم يتم التثبت من ادعاءات وجود عشرات من هذه المراكز السرية في البلدان العربية، فقد أكدت التحقيقات التي أجراها مسئولو الاتحاد الأوروبي تورط عدد من أفرع الأمن والاستخبارات الأوروبية بشكل فردي ومؤسسي في معاونة الاستخبارات الأمريكية في عملياتها غير القانونية وتقديم التسهيلات والدعم اللوجستي لها، والتي وقعت جميعها بحق عرب ومسلمين بمن فيهم مواطنون أوروبيون ولاجئون قانونيون في دول الاتحاد.

وكان من أسوأ ما رصدته منظمات حقوق الإنسان عمليات نقل المشتبه فيهم بعد اختطافهم بمعزل عن القانون إلى بلدانهم الأصلية أو دول جوارها بهدف إخضاعهم للتحقيق معهم بواسطة أجهزة الأمن المحلية وتعذيبهم على أيدي خبراء متمرسين على التعذيب على نحو ما جرى رصده بكثافة في بعض البلدان العربية، وفي قضايا جاء أشهرها قضية "أسامة مصطفى" الشهير بأبو عمر المصري المختطف من إيطاليا، و"أحمد حسين عجيزة" و"محمد الزارع" المختطفين من السويد، و"ممدوح حبيب" الذي كان معتقلاً في جوانتانامو، و"ماهر عرار" المختطف من كندا.

وتشير التقارير التي جرى تسليمها لهيئات الأمم المتحدة إلى أن العشرات من المعتقلين في جوانتانامو وآخرين ممن اعتقلتهم الولايات المتحدة في أراضيها قد جرى تسليمهم لبلدانهم الأصلية للتحقيق معهم وتعذيبهم بعد أن "فشل" المحققون الأمريكيون في إجبارهم على الإدلاء بمعلومات، كما تشير إلى أن عشرات آخرين جرى تهديدهم بتسليمهم لبلدانهم وتعذيبهم فيها لإجبارهم على الإدلاء باعترافات، وبلغت هذه التهديدات حد وضعهم بالفعل على متن الطائرات الخاصة بالاستخبارات الأمريكية والإقلاع بهم.

وترجح هذه التقارير أن عدداً كبيراً من المشتبه فيهم لا يمت بصلة للتنظيمات المتهمة بالإرهاب، ويدلون في بعض الأحوال باعترافات كاذبة لكي يتمكنوا من الراحة والنوم التي لا يسمح لهم بها المحققون الأمريكيون.

ولم تتمكن الإدارة الأمريكية من إنكار التهم الموجهة إليها، وإنما عملت على التخفيف من حدة الانتقادات بالتقليل من بشاعة ما أوردته التقارير وتضمنته التحقيقات التي لا تزال جارية في الدول الأوروبية، فاعترف الرئيس الأمريكي بوقوع هذه الانتهاكات متذرعاً بأن بلاده في حالة حرب على الإرهاب، وأنه يعمل لحماية بلاده من تهديدات محتملة. كذلك أشار مدير وكالة الاستخبارات المركزية إلى أن حالات تسليم المشتبه فيهم لبلدانهم الأصلية من دون ضمانات تكفل حريتهم وسلامتهم لم يتجاوز المائة شخص.

.. وانتهاكات أوسع للعرب والمسلمين

تسجل تقارير جماعات الدفاع عن حقوق العرب والمسلمين الأمريكيين ارتفاع حدة الانتهاكات والتمييز الواقع بحق العرب والمسلمين في الولايات المتحدة في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ويرصد التقرير السنوي لمجلس العلاقات الإسلامية الأمريكي CAIR مؤشرات تضطرد سنويا في هذا الخصوص، وقد أدى تزايد واتساع نطاق هذه الانتهاكات إلى دفع اللجنة العربية الأمريكية لمنع التمييز في منتصف العام الجاري بإصدار أول تقرير سنوي لها لرصد حدة وملامح هذه الانتهاكات. وخلال الأعوام الستة الماضية، شكا

المجتمع الأمريكي من الاعتداء على خصوصيته بعد التعديلات القانونية المتعددة التي أجرتها الإدارة والكونجرس بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٦، بيد أن غالبية الانتهاكات وقعت بحق المواطنين والمقيمين من العرب والمسلمين وشملت كذلك ذوي الملامح الشرق أوسطية.

وتشير التقارير إلى أن حمى استخدام الإدارة لرفع مستويات الإنذار من احتمالات وقوع عمل إرهابي داخل البلاد يثير الهلع لدى المواطنين الأمريكيين ويدفعهم إلى الإبلاغ عن جيرانهم من العرب والمسلمين وحتى المارة منهم في الطرق العامة، الأمر الذي يؤدي إلى وقوعهم ضحية الاشتباه على غير أساس، وعلى الرغم من إبراز وسائل الإعلام الأمريكي لعدد من هذه الانتهاكات، وكذا عدد آخر من عمليات الاحتجاز والترحيل غير القانونية، فلم تتراجع حدة هذه الانتهاكات، بل على العكس، تزايدت على نحو كبير مع إخفاقات الإدارة الأمريكية في العراق وأفغانستان وفي ضوء احتمالات وقوع مواجهة عسكرية مع إيران.

وقد أثيرت خلال سبتمبر/أيلول الجاري قضية منع السفارة المصرية من الاتصال باثنين من الطلاب المصريين المحتجزين في ولاية ساوث كارولينا بشبهة نقل مواد متفجرة، وهو الأمر الذي يخالف القواعد القانونية المرعية بين الدول، ويعد انتهاكاً لحقوق المحتجزين ويضاعف من الشبهات بشأن ظروف التوقيف والتحقيق وطبيعة الاتهامات الموجهة لهما.

وتأتي هذه القضية لتؤكد استمرار الإدارة الأمريكية في احتجاز العديد من العرب والمسلمين على أساس الاشتباه، بل ومحاكمة بعضهم أحياناً بناءً على ما يسميه الادعاء العام الأمريكي بـ"الأدلة السرية" والتي لا تمكن هيئة الدفاع من أداء مهمتها. وقد أدت هذه المنهجية الخطيرة في سير العدالة إلى إدانة وسجن عدد من العرب الأمريكيين، من أبرزهم الأمريكي من أصل فلسطيني الدكتور "سامي العريان" بتهمة جمع أموال لصالح حركتي حماس وحزب الله، على الرغم من كونه بين أبرز من ساهموا في حملة الرئيس الأمريكي الانتخابية في العام ٢٠٠٠ ودوره في إعداد ودعم العديد من مشروعات القوانين الهامة التي أقرها الكونجرس.

.. وانتهاكات دولية بالجملة

وفرت الإدارة الأمريكية الغطاء للعديد من حكومات العالم للتوسع في انتهاك حقوق الإنسان في بلدانها، وبالإضافة إلى تفشي هذه الظاهرة في البلدان العربية الحليفة لها وتوسعها في استعمالها لمواجهة معارضيها السياسيين، فقد جاءت الانتهاكات لحقوق العرب والمسلمين من المواطنين والمقيمين القانونيين تمثل نمطاً جسيماً في الدول الغربية وعدد آخر من أنحاء العالم، حيث شهدت تلك الدول عدد من التدابير التشريعية التي تجافي حقوق الإنسان في القانون والممارسة، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي.

ففي بريطانيا التي اشتعلت فيها جذوة العنصرية على نطاق واسع وشهدت بعض مدنها مواجهات بين الإثنيات العرقية في الأعوام السابقة، شهدت مؤخراً الاعتداء على إمام أحد أكبر مساجد لندن بما أدى إلى فقدان إحدى عينيه، وتلكأت سلطات التحقيق البريطانية في الكشف عن الجناة، في وقت يكتنف فيه الغموض التحقيقات في قضية وفاة مواطنين عرب في لندن تحوم حولها شبهة جرائم قتل، كما احتجت الخارجية المصرية خلال سبتمبر/أيلول الجاري على قيام سلطات الأمن البريطانية بالقبض على أحد المصريين من داخل طائرة مصرية في مطار هيثرو.

كذلك، وفي مطلع أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٧، احتجت الخارجية المصرية رسمياً لدى واشنطن على فرض قيود على حركة المسلمين في أحد شوارع مدينة نيويورك بعد تعرض مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة للمضايقة بسبب هذه القيود، ما أدى إلى الكشف عنها.

كذلك شهد مطلع أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٧ العديد من المحاكمات الجديدة في عدد من البلدان الأوروبية، فشرعت أسبانيا في محاكمة ٣٠ شخصاً تحتجزهم منذ العام ٢٠٠٤، وشرعت بلجيكا في محاكمة ٦ آخرين، وشرعت بريطانيا في محاكمة شخصين، وقامت نيوزيلندا بتوقيف ١٧ شخصاً بشبهة الإرهاب، ونفذت البوسنة مخططها لسحب الجنسية من ٦٠٠ من المسلمين والعرب الذين سبق أن شاركوا في القتال لصالحها وشرعت في إجراءات طردهم.

وكانت السلطات البريطانية قد وقعت عدداً من اتفاقيات تسليم وتسلم المشتبه في علاقتهم بالإرهاب مع بلدانهم الأصلية على نحو ما أعلن عن توقيعه مع كل من الأردن والإمارات، في غياب تام للضمانات القانونية المرعية بمقتضى

القانون الدولي لحقوق الإنسان وبما يشكل خطراً على سلامة وحرية هؤلاء الأشخاص الذين يتمتعون بوضع قانوني في بريطانيا، فضلاً عن الاعتقالات الواسعة على أساس الاشتباه التي قامت بها عقب وقوع عدة هجمات إرهابية، وإساءة الشرطة استعمال سلطتها عندما قتلت شاباً برازيليا للاشتباه فيه كونه شرق أوسطياً.

وفي أسبانيا، تتابع السلطات ملاحقة مراسل الجزيرة "تيسير علوني" بتهمة إقامة صلات مع تنظيم القاعدة، وذلك على خلفية لقاءاته الصحفية التي أجراها خلال عمله كمراسل لفضائية الجزيرة في أفغانستان، كما تتابع تعاوناً غامضاً من أجهزة الأمن في كل من تونس والجزائر والمغرب جرى الكشف عن ملامحه جزئياً في المغرب خلال محاكمة مشتبه فيهم.

وفي كل من ألمانيا والدنمارك، جرى اعتقال مقيمين مسلمين بعد الاشتباه في علاقتهم بتنظيمات إرهابية، وسط ضبابية كبيرة بشأن مصداقية الاتهامات، وتشير المصادر إلى قيام سلطات البلدين بتوقيف واستجواب العشرات من العرب والمسلمين على أساس الاشتباه والأدلة الظرفية.

وكان كلا البلدين ضمن غالبية البلدان الأوروبية التي أجرت تعديلات تشريعية مجحفة لم تلق المعارضة الشعبية الواجبة باعتبارها ستطبق فقط على المواطنين المسلمين والمقيمين من البلدان العربية والإسلامية فيها، فيما بعد نهجاً عنصرياً واضحاً تجاه العرب والمسلمين.

وكانت المفوضة السامية لحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة قد أشارت في منتصف سبتمبر/ أيلول إلى أن المسلمين على وجه الخصوص تعرضوا لتمييز عنصري في عدد من الدول الأوروبية التي ينتمون إليها أو يقيمون فيها.

وقد تجددت في مطلع سبتمبر/أيلول المخاوف من وقوع أزمة جديدة بين السويد والمسلمين في أنحاء العالم، بعد قيام احدى الصحف السويدية بنشر رسوم كاريكاتورية مسيئة للمسلمين ولرسولهم الكريم (ص) على نحو ما وقع في الدنمارك نهاية العام الماضي، غير أن حكومة السويد بدت أكثر عقلانية في احتواء الأزمة رغم الموقف المتطرف الذي تبناه عدد من صحفيي السويد.

وأتت هذه الأحداث في وقت لم تلتئم فيه المشكلات التي نتجت عن قيام جريدة "يولاندز بوستن" الدنماركية بنشر رسوم مسيئة للرسول الكريم (ص)، خاصة وأن الحكومة الدنماركية لم تقم بما يجب لاحتواء الأزمة التي أدت لمقاطعة المسلمين في كافة أنحاء العالم للبضائع الدنماركية.

ويواصل عدد من النخب الأوروبية الرسمية محاولات الدفاع عن الإساءات التي طالت المسلمين ومقدساتهم بدعوى حرية التعبير، في الوقت الذي نالت فيه هذه المجتمعات من الكتاب والخبراء المتخصصين الذين أشاروا إلى المبالغات في حجم الهولوكوست اليهودي خلال الحرب العالمية الثانية، رغم أنه لم ينطوي على إنكار المحرقة، بل فقط دحض المبالغات الواردة بشأنها والتي لا تزال الحركة الصهيونية العالمية تستغلها لجذب التعاطف الدولي وتبرير سحق الفلسطينيين في ظل احتلال توسعي واضطردت جهود الحركة الصهيونية بنجاح، ما أدى إلى إجراءات تشريعية تنال بإجراءات عقابية كل ما ينطوي على "كراهية لليهود"، وشهدت كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وتشيكيا محاكمة كتاب تناولوا بالأدلة العلمية المبالغات الصهيونية.

وقد شهدت مختلف البلدان الأوروبية تضييقاً غير محدود على أنشطة المنظمات التمثيلية للعرب والمسلمين في هذه البلدان، وإغلاقاً لعدد من المؤسسات العلمية والثقافية لمؤسسات عربية مستقلة تنشط في هذه البلدان، جنباً إلى جنب مع انتهاك واسع لحرمة المراسلات والاتصالات.

وتعيق عدة دول منضمة حديثاً للاتحاد الأوروبي التحقيقات التي تقوم بها لجان تابعة للاتحاد بشأن عمليات تسليم ونقل المشتبه في علاقتهم بالإرهاب ووجود مراكز احتجاز سرية على أراضيها تابعة للاستخبارات المركزية الأمريكية.

وإجمالاً، فإن الانتهاكات المنهجية الواسعة التي ترافقت باضطراد مع الحرب الدولية على الإرهاب، لم تكن موضع مساءلة ومحاسبة جديين، وعلى ما يبدو فإنها لن تكون في المدى المنظور، الأمر الذي يهدد بتقويض وإهدار المزيد من ضمانات حقوق الإنسان بحق العرب والمسلمين، ويؤجج من الطابع العنصري للحرب على الإرهاب ويؤدي إلى خلق مزيد من الكراهية بين الثقافات والحضارات.

فضلاً عما أدت إليه هذه الانتهاكات من تزويد الإرهاب وجماعاته المنظمة بمزيد من الأسباب والطاقات ليوسع نشاطه وجرائمه على نطاق واسع، في مواجهة تتركز على الأراضي العربية وتضع شعوبها في مقدمة الضحايا.

العراق
استمرار تفاقم أزمة اللاجئين العراقيين

في وقت اتخذ فيه الكونجرس الأمريكي خطوة خطيرة تهدد مستقبل الشعب العراقي باعتماده قانوناً إرشادياً – غير ملزم بأغلبية ثلثي الأعضاء– يقر تقسيم العراق إلى ثلاث كيانات كردية وشيعية وسنية باعتباره سبيلاً أخير لحل مأزق الإدارة الأمريكية، لا تزال التقارير والدراسات تؤكد استفحال أزمة اللاجئين والنازحين العراقيين إلى قرابة ٤ مليون لاجئ ونازح، فر أكثر من نصفهم للخارج باتجاه سوريا والأردن ومصر ولبنان هرباً من جحيم الحرب الدائرة في العراق، وقد ألقت نشرة الهجرة القسرية –الصادرة عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد في أغسطس/آب– الضوء على معاناة فئتي النازحين واللاجئين المتفاقمة نتيجة للعنف الطائفي الذي يعد أهم أسباب حركة النزوح الأكبر في تاريخ المنطقة منذ العام ١٩٤٨، في ظل انعدام سيادة القانون وندرة الخدمات الأساسية وتفشي نزاعات الملكية.

وعلى الرغم من تعدد فئات النزوح على خلفية عرقية ومذهبية، إلا أن العرب السنة القاطنين في مناطق الأغلبية الشيعية هم الأكثر نزوحاً منذ تفجير سامراء، فضلاً عن إجبار العديد من العرب السنة والشيعة علّى النزوح الإجباري من مناطق الشمال ذات الأغلبية الكردية والذين كانت الحكومة العراقية السابقة شجعتهم على الاستقرار فيها.

وتتفاقم أزمة النازحين داخلياً خاصة وأن المجتمعات المحلية المستقبلة تعتبرهم منافسين على الموارد النادرة، ومن ثم مسئولين عن ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، مما أدى إلى زيادة القيود المفروضة على حركتهم ومنعهم من الحصول على الخدمات الأساسية، وخاصة في محافظات إقليم كردستان وكذا في المحافظات الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية مثل كربلاء والبصرة والنجف والمثنى، كما تمتنع السلطات المحلية عن تسجيل الأشخاص الذين يصلون إليها كأشخاص نازحين داخلياً بما يسقطهم من حساباتها الاقتصادية.

فوفقاً للدراسة، لا تزال حالات النزوح القسري في تزايد، حيث أصبح من المشاهد اليومية المألوفة تكتل الطوائف العراقية المختلفة في مناطق بعينها، حيث يذهب السنة إلى المناطق السنية، والشيعة إلي مناطق تكتل الشيعة، بينما يذهب بعض الأكراد والعرب إلى المحافظات الشمالية، والمسيحيون إلى بعض مناطق محافظة نينوي، مما أدى إلى إحكام الجماعات المتطرفة لسيطرتها على المناطق التي تم تطهيرها، ومن أهم الإشكاليات التي تواجه النزوح الداخلي صعوبة تقدير الأرقام الحقيقية بما يعكس حجم الظاهرة، حيث تعد وزارة التجارة الجهة الوحيدة المسئولة عن تقدير الأرقام لمسئوليتها عن توزيع مواد التموين والحصص الغذائية، وهي تسعى للتقليل من حجم المشكلة، فضلاً عن التلاعب الذي تقوم به بعض الأحزاب السياسية في تسجيل إعداد النازحين داخلياً.

اللاجئون العراقيون حول العالم

أدى تفاقم أزمة اللاجئين العراقيين والذين يقدر عددهم حتى أغسطس/آب بقرابة مليوني لاجئ إلى إحكام الدول المجاورة للعراق غلق حدودها أمام تدفقهم وتضع شروطاً تعجيزية لحصولهم على جوازات السفر والتأشيرات، فالمملكة العربية السعودية تشيد على حدودها سياجاً بتكنولوجيا متطورة بقيمة تبلغ ٧ مليار دولار أمريكي لمنع العراقيين من دخول أراضيها، والكويت ترفض دخولهم رفضاً مطلقاً، ومصر التي يتواجد بها عدد كبير من اللاجئين العراقيين تواصل بدأب فرض إجراءات جديدة تحد من لجوء العراقيين إلى أراضيها، بينما الأردن الذي يوجد به عدد كبير من اللاجئين العراقيين والذي دأب على استقبالهم خلال السنوات الثلاثة الأولى من الحرب بحفاوة، اتخذ إجراءات تجاه اللاجئين العراقيين منذ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٥ في أعقاب تفجير ثلاثة عراقيين قنابل أدت إلى مقتل ٦٠ شخصاً في ثلاث فنادق في عمان، حيث يمنع دخول غير المتزوجين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٣٥ عاماً، كما قامت السلطات بفرض قيود صارمة على تصاريح الإقامة المؤقتة لضمان أن أغلب

اللاجئين العراقيين سيصبحون أجانب غير شرعيين يمكن ترحيلهم خارج البلاد، وفي سوريا وعلى الرغم من الإمكانيات المادية المحدودة إلا أن تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في بداية العام ٢٠٠٧ أشارت إلى أن عدد العراقيين اللاجئين في سوريا يتجاوز ١,٢ مليون في دولة لا يتجاوز عدد سكانها ١٨ مليون نسمة، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف كافة الخدمات الأساسية، وتسعى الحكومة السورية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين، وقد أدى ارتفاع عدد اللاجئين العراقيين في سوريا إلى تضرر البنية التحتية والاقتصادية السورية بشدة.

.. مسئولية الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة

من ناحية أخرى، تنأى الدول التي وقع على عاتقها خلق هذه الأزمة المتفاقمة للاجئين العراقيين بنفسها عن تحمل أية مسئولية أخلاقية أو إنسانية تجاه الآلاف من النازحين قسرياً، فقد تسبب تحالف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتشريد ونزوح الملايين، فخلال عام ٢٠٠٥ سمحت الولايات المتحدة الأمريكية لـ ٢٠٢ لاجئ عراقي بدخول البلاد نتيجة للضغوط المتواصلة، وفي ٢٠٠٧ أعلنت الخارجية الأمريكية عن استعدادها لتوطين ما يقارب ٧٠٠٠ عراقي، إلا أنها حتى الآن لم تسمح بدخول سوى ١٠٠ لاجئ، ومن ناحيتها لم تقدم المملكة المتحدة مجرد الالتزام الأخلاقي للاعتراف باللاجئين العراقيين، ولم تقدم أية مساعدات إنسانية تذكر للاجئين، إن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة اللتين قادتا هذه الحرب التي ثبت كذب تبريراتها يجب عليهما الاعتراف بمسؤولياتهما تجاه أزمة اللاجئين العراقيين والمساهمة في تلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات حماية اللاجئين العراقيين، وتقديم الدعم المادي للمدارس والملاجئ ودور الرعاية الصحية والاحتياجات الاجتماعية في دول الجوار التي تستضيف اللاجئين العراقيين وخاصة سوريا والأردن، فضلاً عن ضرورة وضع برامج فعالة لإعادة توطين اللاجئين العراقيين.

.. "مرتزقة" و"طائفيون" و"تكفيريون" و"كاذبون" .. بدعة جديدة لتصنيف المعتقلين العراقيين

بعد مرور قرابة ثمانية أشهر على تنفيذ خطة بغداد الأمنية التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية في مطلع العام الجارى، تضاعف عدد المعتقلين العراقيين لدى قوات الاحتلال الأمريكية، فبعد أن كان عدد المعتقلين يقدر بـ ١٦٠٠٠ حتى يناير/كانون ثان، فقد بلغ عدد المعتقلين قرابة ٢٥٠٠٠ معتقل في أغسطس/آب، يمثل السنة ٨٥% منهم، واستمراراً في ابتداع تصنيفات جديدة للتحايل على القانون الدولي وإسقاط صفة الأسرى عنهم، صنفت قوات الاحتلال ١٨٠٠٠ منهم بمنتسبي تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، بينما صنف ٦٠٠٠ آخرين بأنهم من المتطرفين والتكفيريين، بينما بلغ عدد المعتقلين من الأطفال قرابة ٨٠٠، وأفادت إحصاءات أعدتها الفرقة ١٣٤ الأمريكية وهي وحدة عسكرية لقيادة عمليات الاعتقال في العراق عن وجود قرابة ٢٨٠ معتقلاً من بلدان أخرى غير العراقيين من بينهم ٥٥ مصريا و٥٣ سوريا و٣٧ سعوديا و٢٨ أردنيا و٢٤ سودانيا.

وفي إطار الحرب النفسية التي تشنها قوات الاحتلال الأمريكية لوأد المقاومة الوطنية المشروعة والشريفة في العراق والقضاء على دورها، زعمت الاستخبارات ألأمريكية أن الدافع الرئيسي لتورط غالبية المعتقلين في أعمال العنف والتمرد هو فقط الدافع المادي، نافية وجود أية دوافع وطنية أو عقائدية في محاولة لدمغ المعتقلين بصبغة المرتزقة الذين ينفذون أعمالهم القتالية مقابل ثمن حتى لا يعاملوا معاملة الأسرى أو كأفراد مقاومة وطنية مما يجعل مصيرهم مجهولا، حيث صرح الكابتن "جون فليمينغ" المتحدث باسم التحالف لعمليات الاحتجاز في العراق أن استجواب المعتقلين أسفر عن أن الغالبية الساحقة من المعتقلين لا تقاتل من وحي الجهاد أو كرها لقوات التحالف أو لقوات الحكومة العراقية، وإنما تقاتل طلبا للمال.

.. ومرتزقة الشركات الأمنية تقتل ٨ مدنيين عراقيين

عادت فضيحة تورط مرتزقة متعاقدين مع الإدارة الأمريكية في مقتل العشرات من المدنيين العراقيين منذ الغزو في العام ٢٠٠٣ إلى الواجهة من جديد، بعد أن فتح مرتزقو "بلاك ووتر" النيران عشوائياً على مدنيين عراقيين في ساحة النسور في

بغداد ما أسفر عن مقتل ثمانية مدنيين، وقال ناطق باسم وزارة الداخلية العراقية إن الشركة الأمريكية متورطة في ستة حوادث أخرى خلال الأشهر السبعة الماضية، ومن بينها قتل ثلاثة من حراس محطة تلفزيون "العراقية" في ٧ فبراير/شباط الماضي، وقتل خمسة مدنيين وجرح عشرة آخرين عندما أطلق عناصر الشركة النار عليهم قرب مقر أمانة العاصمة ببغداد في ٩ سبتمبر/أيلول الجاري، وجرح خمسة مواطنين آخرين في شارع فلسطين ببغداد في ١٢ سبتمبر/أيلول، وقتل صحفي عراقي قرب مقر وزارة الخارجية العراقية ببغداد يوم ٤ فبراير/شباط الماضي، وقتل مواطن آخر قرب وزارة الداخلية العراقية ببغداد في مايو/أيار الماضي.

وقد أعدت وزارة الداخلية تقريراً بشأن الحادث الأخير ورفعته إلى الهيئة القضائية المختصة في العراق.

ومن ناحية أخرى، كشفت مصادر صحفية عن تحقيق فيدرالي بشأن شركة بلاك ووتر لتورطها في تهريب أسلحة ومعدات عسكرية إلى العراق بدون إذن من السلطات الأمريكية.

وقد رصدت لجنة فرعية تابعة للكونجرس الأمريكي ارتكاب شركة بلاك ووتر وحدها لـ ١٩٥ حادثة إجرامية في العراق، وقد تزامنت هذه المعلومات الخطيرة مع مبادرة وزيرة الخارجية الأمريكية للاتصال بأقطاب الحكومة العراقية لثنيها عن تنفيذ عزمها لإنهاء عمل هذه الشركة في العراق وطرد المرتزقة التابعين لها.

.. وتواصل جرائم الاحتلال بحق المدنيين العراقيين

أقدمت قوات الاحتلال الأمريكي على مجزرة جديدة في ٨ سبتمبر/أيلول مستهدفة إحدى قرى الطارمية بعد أن قامت بعملية إنزال جوي حيث قتل جنود الاحتلال ٥ مدنيين ومثلوا بجثثهم، فضلاً عن اختطاف سيدتين ونقلهما إلى جهة غير معروفة، وفي مدينة سامراء في ٢٨ أغسطس/آب ارتكبت قوات الاحتلال مجزرة أخرى أسفرت عن مقتل خمسة أطفال وامرأتين فضلاً عن إصابة ثمانية آخرين بعد أن استهدفت منزلاً بالقصف المتعمد بزعم فرار بعض المسلحين الذين كانوا مشتبكين مع قوات الاحتلال إلى المنزل والاختباء فيه فتعقبتهم "طائرة استطلاع أمريكية وألقت قنبلة موجهة على المنزل".

.. وإسقاط جميع التهم الموجهة للضباط المتورطين في مذبحة حديثة

أسقط سلاح البحرية الأمريكي كافة التهم الموجهة إلى النقيب "راندي ستون" أحد أربعة ضباط اتهموا بالإخفاق في التحقيق بنزاهة في مقتل ٢٤ مدنيا عراقيا، في واحدة من أبشع المجازر التي ارتكبها الاحتلال في العراق والمعروفة باسم مذبحة حديثة، وقال الجنرال "جيمس ماتيس" الذي أصدر أحكام البراءة : من الواضح لي أن أي خطأ ارتكبه النقيب "ستون" في هذه القضية لا يمكن إدراجه كخرق وانتهاك لقواعد العدالة العسكرية"، وأشارت بعض المصادر الإعلامية الأمريكية إلى أن قرار إسقاط التهم ضد المتهم جاء بناء على توصية سابقة من المقدم "بول وار"، وهو ضابط الاستماع في هذه القضية، من ناحية أخرى، أسقطت التهم الموجهة إلى الجندي "جوستن شارات" والذي شارك في قتل ثلاثة أخوة عراقيين عقب انفجار عبوة ناسفة استهدفت قوات الاحتلال الأمريكية على إحدى الطرقات منذ عامين.

.. والصليب الأحمر يؤكد أن عدد المفقودين في العراق وصل إلى مليون

أشار تقرير صادر عن الصليب الأحمر الدولي أن عدد المفقودين في العراق قد بلغ مليون شخص وفقاً لمصادر وتقارير حكومية صدرت خلال الفترة الماضية، وأشار التقرير إلى تعطل جهود البحث عن هؤلاء المفقودين وتقصي مصيرهم بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة، وانتقد التقرير سياسة التكتيم التي تنتهجها قوات الاحتلال الأمريكية وكذلك الحكومة العراقية بشأن أعداد المعتقلين والمفقودين. ويتعاون الصليب الأحمر الدولي حالياً مع وزارة الصحة لتأهيل موظفيها العاملين في الطب العدلي من أجل توفير معلومات متكاملة عن الجثث التي يحتفظ بها في ملفات الدائرة والصليب الأحمر لتكون بمثابة مرجع، كما اتفق مع وزارة حقوق الإنسان على تشكيل هيئة مشتركة تقوم بالبحث وجمع المعلومات عن آلاف الجثث المجهولة والتي دفنت دون أن يتعرف عليها أحد.

فلسطين

قوات الاحتلال الإسرائيلي تعلن قطاع غزة كياناً معادياً

أعلنت الحكومة الإسرائيلية في ١٩ سبتمبر/أيلول الجاري أنها قررت اعتبار قطاع غزة كيانا معادياً، تمهيدا لفرض عقوبات اقتصادية، فضلاً عن العمليات العسكرية، وتزعم إسرائيل أنها اتخذت هذه الخطوة ردا على إطلاق الصواريخ الفلسطينية باتجاه إسرائيل، ولكن حقيقة الأمر أن هذه الخطوة قد اتخذت لخنق حركة حماس حيث جاء في قرار الحكومة الأمنية الإسرائيلية المصغرة أن "حركة حماس الإسلامية منظمة إرهابية سيطرت على قطاع غزة وجعلت منه كياناً معادياً"، وأكد الاحتلال الإسرائيلي أنه فضلاً عن مواصلة العمليات العسكرية، ستفرض قيودا على السلطة المنبثقة عن حماس بشكل يحد من نقل البضائع إلى قطاع غزة وتزويدها بالوقود والكهرباء، وصرح وزير الدفاع الإسرائيلي أن هذه المرحلة ستشهد تكثيف الغارات والتصفيات المحددة الأهداف. كما صرح رئيس لجنة الشئون الخارجية والدفاع في الكنيست أنه عاجلا أو أجلاً سيتعين شن عملية واسعة ضد قطاع غزة، وحتى ذلك الوقت سنمنع الماء والكهرباء عن القطاع.

وقد توالت ردود الأفعال الفلسطينية على قرار الحكومة الإسرائيلية، فندد وحذر الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية من مغبة النتائج والتداعيات على حياة أبناء الشعب الفلسطيني مؤكداً أن هذا القرار التعسفي سيساهم في تشديد الحصار الخانق المضروب على مليون ونصف المليون شخص المحاصرين أساساً في قطاع غزة، وزيادة معاناتهم وتعميق مأساتهم.

وعلى الصعيد الدولي دافعت الولايات المتحدة الأمريكية عن الإجراء الإسرائيلي على لسان وزيرة الخارجية التي أعلنت أنها تتفهم الدوافع، إلا أنها فرقت بين المدنيين في قطاع غزة وبين حركة حماس التي تسيطر على القطاع منذ شهر يونيو/ حزيران الماضي، مؤكدة أن "أمريكا لن تتخلى عن الفلسطينيين الأبرياء"، بينما انتقد الأمين العام للأمم المتحدة الإجراء الإسرائيلي وأعلن أن "هذه الخطوة ستكون متناقضة مع الالتزامات الإسرائيلية تجاه السكان المدنيين في غزة بموجب القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان".

وكان البروفسور "جون دوجارد" المقرر الخاص للأمم المتحدة لحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد حمل بشدة على أداء المنظمة الدولية والأمين العام "بان كي مون" في الملف الفلسطيني، مشيراً إلى أن الأمم المتحدة تلتزم بالقيود التي تفرضها عليها الإدارة الأمريكية، مركزاً على الأجهزة السياسية وعلى رأسها الأمانة العامة للمنظمة ومجلس الأمن الدولي.

.. مؤتمر واشنطن للسلام

من المتوقع أن يكون مؤتمر واشنطن للسلام المزمع عقده في نوفمبر/تشرين أول القادم نسخة مكررة لكافة المؤتمرات واللقاءات والاتفاقيات التي عقدت منذ عقود للتوصل لحل سلمي للصراع العربي- الإسرائيلي، ولا يتوقع المعنيون بالقضية الفلسطينية، أن تسفر الجولات المكوكية التي تقوم بها وزيرة الخارجية الأمريكية لدول الشرق الأوسط عن نتائج إيجابية.

ويعزز هذا الاعتقاد تشكيك جهات عربية رسمية في جدوى نجاح المؤتمر، فتحفظت مصر على غياب جدول أعمال واضح وترتيبات مناسبة، وسربت السعودية عزمها عدم المشاركة لذات السبب، وانضمت إليها سوريا لغياب قضية الجولان عن أجندة المؤتمر، وتمارس منظمة التحرير الفلسطينية ضغوطاً على الرئيس الفلسطيني للحيلولة دون مشاركته.

وقد خلت جميع تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية من أية إشارة حول القضايا المحورية التي تضمنتها مبادرة السلام العربية وأهمها إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة مع جدول زمني واضح للتنفيذ، ومثل حق العودة والسيادة والحدود، كما لم تقدم الإدارة الأمريكية أية تعهدات لضمان وفاء إسرائيل بواجباتها.

كما تثار العديد من التساؤلات حول مدى استعداد إسرائيل لاتخاذ أية إجراءات فعلية على الأرض لحل القضايا العالقة، خاصة بعد إعلانها غزة كياناً معادياً في انتهاك واضح لكافة الاتفاقيات الدولية، والذي يعد تصعيداً خطيراً في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

كما يثور التحفظ على عدم نية واشنطن دعوة حركة حماس بما يخل بتمثيل الشعب الفلسطيني في المؤتمر.

.. واستمرار انقسام الصف الفلسطيني

شهد شهرا يوليو/حزيران وأغسطس/آب استمرار الانقسام المروع الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة، فمن ناحية أحكمت حكومة حماس المقالة قبضتها على قطاع غزة عبر باقة من الإجراءات التعسفية، فمنعت المواطنين من أداء صلاة الجمعة في الساحات العامة بالقوة، ومنعت تنظيم المسيرات والمظاهرات دون الحصول على تصريح رسمي، واعتقلت عدداً من أنصار ونشطاء حركة فتح وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما اعتدت على الصحفيين واعتقلت بعضهم، فضلاً عن اعتقال عشرات المواطنين وأغلبهم ينتمون لحركة فتح وتعذيبهم أثناء احتجازهم والتحقيق معهم وإجبار العشرات على التوقيع على تعهد بعدم الضلوع في أية أنشطة مناوئة لحركة حماس.

ومن نماذج ذلك، ما وقع في ٢٩ أغسطس/آب في مخيم النصيرات، حيث اعتقلت القوة التنفيذية ٢٢ شخصاً أغلبهم ينتمي لحركة فتح، وفي ٣١ أغسطس/آب تم اعتقال ١٨ شخصاً من أنصار حركة فتح لمشاركتهم في مسيرة تأييد لفتح، وغيرها العديد من الوقائع المشابهة.

وفي المقابل تعرض أنصار حركة حماس في الضفة الغربية لنفس الإجراءات التعسفية من اعتقال وتعذيب، حيث شنت أجهزة الأمن عدداً من حملات الاعتقال والتعذيب استهدفت أنصار حماس فضلاً عن التنكيل بذوي المعتقلين أثناء الاعتقال.

.. وحل ١٠٣ منظمة أهلية في الضفة الغربية

في انتهاك سافر للحق في تكوين الجمعيات الذي يكفله القانون الأساسي الفلسطيني، وقانون الجمعيات الخيرية، أصدرت حكومة الطوارئ الفلسطينية برئاسة "سلام فياض" في ٢٨ أغسطس/آب قراراً بحل ١٠٣ منظمة أهلية عاملة في الضفة الغربية بموجب حالة الطوارئ المعلنة منذ ١٤ يونيو/حزيران.

وذلك بزعم ارتكابها مخالفات قانونية، وكان الرئيس الفلسطيني كان قد أصدر مرسوماً في ٢٠ يونيو/حزيران لإعادة ترخيص الجمعيات الأهلية، على خلفية إعلان حالة الطوارئ، ويخول المرسوم وزير الداخلية سلطة مراجعة تراخيص الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات الصادرة من الجهات الحكومية.

كانت إجراءات إغلاق أو توفيق أوضاع، وبموجب المرسوم، يكون على كافة المنظمات الأهلية التقدم بطلبات إعادة ترخيصها خلال أسبوع واحد.

وترى المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن هذا القرار لا ينتهك فقط قوانين حقوق الإنسان، وإنما يقلص من الدور الحيوي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في مجالات الإغاثة والخدمات الإنسانية للمدنيين الفلسطينيين. وتدعو المنظمة كل السلطة الوطنية الفلسطينية للعدول عن هذا الإجراء لما فيه من إخلال بمعايير حقوق الإنسان التي أعلنت السلطة الوطنية التزامها الكامل بها.

.. وتسييس القضاء المدني في قطاع غزة

تعرض القضاء المدني في قطاع غزة إلى محاولات تسييس غير مسبوقة على خلفية الصراع الدائر بين حركة فتح وحركة حماس ومحاولة النيل من استقلاله وإقحامه في الصراع، مما أدى إلى إصابته بالشلل وتعطيل عمله، حيث لا يتم النظر حالياً إلا في القضايا المدنية دون توفر آلية قضائية لتنفيذ الأحكام بعد أن صدر عدد من القرارات التي حدت من صلاحيات جهاز الشرطة ، فضلاً عن التعطل الكامل للقضايا التي تقع في دائرة اختصاص السلطة الوطنية بعد إيقاف عمل النائب العام ومساعديه، فضلاً عن تجميد جميع القضايا الجزائية والقضايا التي تقع في دائرة اختصاص محكمة العدل العليا.

وكان من ضمن الإجراءات التي اتخذتها حكومة حماس المقالة، إصدار قرار بوقف عمل الجهاز المدني للشرطة مما أدى إلى تعطيل الوظائف الأساسية للجهات المكلفة بتنفيذ القانون، كذلك تم إيقاف عمل النائب العام وهو المعني بالتحقيق في الجرائم ورفع الدعوى الجنائية ومتابعتها، وكذلك تجميد تنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء المدني.

كما تقوضت وتقلصت صلاحيات القضاء المدني الفلسطيني لصالح القضاء العسكري بموجب مرسوم رئاسي صدر في ٧ يوليو/تموز، طالب رؤساء وقضاة المحاكم المدنية العمل بموجب قانون الطوارئ الساري منذ ٢٥ يونيو/حزيران، بما أدى إلى مزيد من التدهور في مجال سيادة القانون وإدارة العدالة.

السودان
تردي مضطرد في أوضاع حقوق الإنسان
.. واستمرار الجدل بشأن نشر قوات أممية في دارفور

مثلت موافقة الحكومة السودانية على نشر قوات حفظ السلام في إقليم "دارفور" خطوة إيجابية مهمة تعكس إمكان تغير الموقف الحكومي في النزاع برمته، وإثبات الجدية في إنهائه وبالتالي تحسين الأوضاع الإنسانية وسجل حقوق الإنسان في البلاد. ولكن سرعان ما تبددت هذه الآمال مع تعاقب التقارير حول استمرار الانتهاكات وانتهاج الحكومة لنفس سياسة الشد والجذب مع المجتمع الدولي. وعلى الصعيد الميداني، وجاء أخطر التطورات مؤخراً بالعدوان من جانب قوى مجهولة على مقر القوات الأفريقية قبل أسابيع من نشر القوات المختلطة في الإقليم.

تدهور متزايد في دارفور

فعلى صعيد النزاع في دارفور، جاء الاعتداء على قوات المراقبة الأفريقية في الإقليم خلال سبتمبر/أيلول والذي أدى لمقتل وإصابة ١٧ جندياً بعد الاعتداء على أحد مقرات القوة الرئيسية ليمثل خطوة خطيرة ويعكس مقدار التدهور في الوضع الأمني، وبالتالي تفاقم التدهور الإنساني في الإقليم الذي تصاعدت فيه مؤخراً الاشتباكات بين القوات الحكومية وقوى معارضة اتفاق أبوجا، ويهدد هذا الحادث سلامة القوات الأممية والأفريقية المعتزم نشرها في الإقليم في غضون الشهور الثلاثة المقبلة.

وتعاقبت التقارير حول عدم التزام حكومة الخرطوم بتعهداتها بإنهاء الصراع. فكشفت "منظمة العفو الدولية" في تقرير لها أكدته بالصور الفوتوغرافية انتهاك الحكومة والجيش السوداني لحظر الأسلحة المفروض على دارفور، من خلال نشرهما لأسلحة في الإقليم خلال شهر يوليو/تموز. وضم "أعداد كبيرة من ميليشيا الجنجويد إلى حرس الحدود والدفاع الشعبي والشرطة الاحتياطية في منطقة الجنينة". وفي أواخر أغسطس/آب، حذر الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" من تصاعد أعمال العنف في الإقليم، والتي أسفرت عن وقوع مئات القتلى في الأسابيع السابقة على تلك التصريحات. ومن المحتمل أن يكون في ذلك إشارة إلى الهجمات التي شنتها الطائرات السودانية التابعة للحكومة خلال أغسطس/آب على مناطق بلدة "تعلبة" وقريتي "حبيب سليمان" و"الفتاحة"، رداً على هجوم حركة العدل والمساواة، حسبما ورد في تقارير. قد أثبتت غارة الطائرات السودانية في ١٠ سبتمبر/أيلول على بلدة "حسكنيتا" الواقعة تحت سيطرة حركة العدل والمساواة"، والتي أوقعت ٢٥ قتيل، عن عدم خلو تلك التقارير كلياً من الصحة.

أضف إلى ذلك تصريحات المقررة الخاصة لحالة حقوق الإنسان في السودان "سيما سمر"، والتي أشارت فيها إلى وجود ثلاثة عشر حالة اغتصاب ضد النساء في "دارفور" تم النظر في عشرة منها فقط أمام القضاء. كما تحدثت عن حالات لاختطاف النساء واستغلالهم جنسياً عقب الهجمات على "دريبات" في ديسمبر/كانون أول الماضي، حسبما ورد في تقريرها الثامن الصادر في أغسطس/آب.

ومع نفي الحكومة السودانية من جانبها لتلك التصريحات، فقد عادت إلى تبني سياسة الإبعاد لكل من يتدخل في شئونها. ومن ذلك طردها في أواخر أغسطس/آب للقائمة بالأعمال الكندية في السودان، وموفد المفوضية الأوروبية إلى السودان، بسبب التدخل في الشئون الداخلية. كما طُرد مدير منظمة "كير" للخدمات الإنسانية من "دارفور" لتدخله في أعمال تتعلق "بالمخابرات وأمن الدولة وليس أعمال الإغاثة"، وفقاً "ليوسف بخيت" نائب مفوض لجنة الإغاثة الإنسانية في السودان. ومع تلك حوادث الطرد، يثار تساؤل حول ما إذا كانت تلك التصريحات والتقارير يشوبها جانب من المبالغة أم إنها تكشف فعلاً ما تحاول الحكومة السودانية طمسه.

.. ومخاوف في جنوب السودان

أما على صعيد الأوضاع في باقي أنحاء البلاد، فلا يزال يشوبها التوتر،

لاسيما بالنسبة للوضع في "جنوب السودان." فلا تزال أزمة الثقة، والتي تابعتها المنظمة في السابق، بين الحكومة وبين "الحركة الشعبية لتحرير السودان" قائمة. و مازال الالتزام ببنود اتفاق السلام غير منتظم من كلا الجانبين. وقد توالت الاتهامات مؤخراً حول دور كلا الطرفين في تعطيل تنفيذ البنود حول انسحاب الجيش السوداني من الجنوب، وكذا جنود الحركة من الشمال إلي حدود ١٩٥٦. وفي ظل تلك الأجواء، قامت القوات السودانية الحكومية في أوائل سبتمبر/أيلول بمحاصرة عدد من ضباط وجنود الحركة الشعبية في ولاية "جنوب كردفان" بحجة أن تواجدهم بالسلاح يعد انتهاكاً لبرتوكول الترتيبت الأمنية والعسكرية. يضاف إلى ذلك مشكلة "أبيي" محل التنازع والترسيم الحدودي، والتي من شأنها تقويض وتقليص فرص التصويت لصالح الوحدة في الاستفتاء المقرر إجراؤه في ٢٠١١.

.. وترقب حذر للوضع في إقليم النوبة

وحتى "إقليم النوبة" في شمال السودان لم يسلم من التوترات والمشاكل، والتي سببها اعتزام الحكومة السودانية إقامة سد "كجبار" لتوليد الكهرباء بالإضافة إلى عدد من مشاريع السدود الأخرى في المنطقة. وهو الأمر الذي أثار غضب السكان النوبيين، لما يترتب عليه من إقصائهم من أراضيهم التاريخية ومنازلهم التي ستغمرها المياه، فضلا عن غمر المياه للعديد من البقاع التي تحوي آثار تاريخية لم يتم اكتشافها بعد. وقد ازدادت الأوضاع اشتعالا منذ يونيو/حزيران مع سوء تعامل الحكومة مع تظاهرة سلمية قام بها أهالي النوبة للاحتجاج علي بناء السد، وذلك بعد فتح الجنود للنيران عليهم مما أسفر عن مقتل ٤ أشخاص وإصابة العشرات.

وقد تم اعتقال عدد من الزعماء النوبيين والصحفيين الذين قاموا بتغطية المظاهرة.

وتنظر المنظمة ببالغ القلق نحو حمل مجموعة جديدة من المتمردين تسمى "جبهة تحرير الكوش" للسلاح بهدف المقاومة المسلحة ضد تهميش حكومة الخرطوم لمطالب أهالي النوبة وقمعهم، باعتبارهم من السكان الأصليين. وهذا الأمر ينذر بتحول الوضع إلي نزاع جديد، خاصة مع ترسيخ الخرطوم لفكرة أن الانتباه لمطالب المواطنين لن يتم إلا عند حمل السلاح.

.. وقيود متزايدة على المعارضة

وبوجه عام، ما زالت أوضاع حقوق الإنسان مقلقة، خاصة فيما يتعلق بالمعتقلين السياسيين. ولعل أبرز الأمثلة هو اعتقال رئيس حزب الأمة (الإصلاح والتجديد) "مبارك الفاضل" في منتصف يوليو/تموز ادعاء "اعتزامه تنفيذ وتخطيطه مع ١٤ شخصاً آخر لمخطط يهدف إلي المساس بالأمن وإثارة توترات في العاصمة" من ضمنها اغتيالات سياسية"، ووردت أنباء بأن أجهزة الأمن لم توضح أسباب الاعتقال "للفاضل" وقت القبض عليه من منزله. وفي ظل تصريح عضو مجلس حقوق الإنسان السوداني "حسن الحسين" باستمرار العمل عدد من بمواد مخالفة للدستور في قانون الأمن الوطني، فإن هذا الاعتقال يثير عدداً من الشكوك حول دستوريته وصحته.

.. كارثة الفيضانات والسيول

ولعل ما أوحى بإمكانية التغير في هذا التوقيت الذي جاءت فيه تلك الموافقة. فخلال شهر يوليو/تموز وحتي أوائل أغسطس/آب، جابهت البلاد فترة من أسوأ الفيضانات والأمطار والسيول، والتي تأثرت بها نحو خمسة عشر ولاية من ولايات القطر السوداني الخمسة والعشرين.

وقد أسفر عن تلك الكوارث وفاة حوالي ١٠٠ شخص وتدمير ٣٣ ألف منزل نهائياً، فضلاً عن عشرات الآلاف من المنازل الأخرى التي تأثرت جزئياً بالفيضانات. هذا بالإضافة إلى تشريد ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف شخص، وتدمير نحو ١٠٠ ألف فدان من المحاصيل والأراضي الزراعية وفقا لبيان "وكالة الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية" (OCHA)، ونفوق ما يزيد عن ٣٦ ألف رأس من الماشية حسب التصريحات الرسمية.

وقد أدت الفيضانات إلى تهديد حوالي ٣,٥ مليون نسمة بخطر الأوبئة وخاصة الكوليرا، والتي تفشت في شرق السودان وأدت إلى وفاة قرابة ٥٠ شخصاً وإصابة ما يزيد عن ٧٠٠ آخرين بحسب بيانات منظمة الصحة العالمية.

مصر

قلق واسع من أحكام حبس رؤساء تحرير الصحف المستقلة

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ القلق الحكم القضائي الصادر بمعاقبة أربعة من رؤساء تحرير الصحف المستقلة في مصر بالحبس لمدة عام واحد وغرامات مالية كبيرة (الفجر، الدستور، صوت الأمة، الكرامة) بعد إدانتهم بتهمة "إهانة الحزب الوطني الحاكم وقياداته"، وهو الأمر الذي أثار دهشة واستياءً واسعين لدى الرأي العام في مصر، لكونه يضفي حصانة غير قانونية على الحزب الحاكم ويحميه من النقد على غير المتعارف عليه في أصول الحياة السياسية والأنظمة الديمقراطية وبما يضعه فوق طائلة القانون، ويؤدي إلى تضييق مساحة حرية الرأي والتعبير.

كما أثار قلق المنظمة على نحو متزايد استمرار العمل بالعقوبات السالبة للحريات في قضايا الرأي والنشر، وخاصة نص المادتين ١٠٢ و١٨٨ من قانون العقوبات اللتين تتسم صياغتهما بمرونة العبارات ويؤدي إلى توسعة نطاق التجريم، ما يشكل انتهاكاً واضحاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ويضاعف من قلق المنظمة أن يترافق هذا الحكم مع سلسلة من الإجراءات العقابية الأخرى بحق صحفيين وناشطين حقوقيين على نحو ما جرى في إحالة رئيس تحرير صحيفة الدستور المستقلة إلى محكمة طوارئ في مطلع أكتوبر/ تشرين أول المقبل، وقرار حل جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، وإصرار وزارة التضامن الاجتماعي على رفض إشهار جمعية دار الخدمات النقابية والعمالية بعد حلها ورغم استيفائها لشروط الإشهار، وكذا المداولات الرسمية الجارية بشأن تعديل قانون الجمعيات الأهلية بمعزل عن الجمعيات وأرائها، ما يعزز المخاوف من نية السلطات فرض قيود إضافية على حرية العمل الجمعياتي.

وإذ تعرب المنظمة عن تضامنها مع رؤساء التحرير المشار إليهم، فإنها تؤكد على عزمها التنسيق مع غيرها من جماعات حقوق الإنسان والحريات المعنية خلال مرحلة الطعن بالاستئناف، وتؤكد على ثقتها في أن نزاهة القضاء سوف تعيد الأمور إلى نصابها. وتطالب المنظمة السلطات بالعمل على تعديل التشريعات بما يتوائم وكفالة حريات الرأي والتعبير وإلغاء العمل بالعقوبات السالبة للحريات في قضايا الرأي والنشر وبما يتسق والتزاماتها المقررة دولياً.

وفي بيانها الصادر تزامناً مع الأزمة، أكدت المنظمة على عزمها التنسيق مع نقابة الصحفيين والمعنيين في مرحلة الطعن بالاستئناف.

.. ومحكمة طوارئ تدين متهمين بالإرهاب

أصدرت محكمة جنايات أمن الدولة العليا طوارئ بالقاهرة في ٢٠ أغسطس/آب الماضي أحكام بإدانة عشرة متهمين بقضايا إرهاب وبرأت المحكمة أربعة آخرين بذات القضية، وكان الـ ١٤ متهما قد قدموا للمحاكمة في الجناية رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ جنايات القاهرة والمعروفة بقضية تفجيرات الأزهر وعبد المنعم رياض التي وقعت في أبريل/نيسان عام ٢٠٠٤، وتراوحت الأحكام بين السجن المؤبد لأربعة من المتهمين، والسجن المشدد ١٠ سنوات لاثنين، والحبس ثلاث سنوات لمتهم، وسنة لاثنين آخرين.

وقد أدت التفجيرات الإجرامية إلى إصابة ٧ أشخاص.

وتؤكد المنظمة موقفها الثابت المناهض للجرائم الإرهابية، إلا أنها تطالب بوقف إحالة المدنيين إلى محاكم الطوارئ، وتطالب المنظمة بإعادة محاكمة المتهمين أمام القضاء الطبيعي.

المغرب

الانتخابات البرلمانية

شهدت المغرب في ٧سبتمبر/أيلول إجراء الانتخابات البرلمانية (الغرفة الأولى في البرلمان) والتي تعد ثاني انتخابات برلمانية في عهد الملك "محمد السادس" حيث شهدت المغرب انتخابات البرلمان السابقة في ٢٠٠٢.

وعكست التقارير السمات الأساسية لهذه الانتخابات، حيث أشارت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في تقريرها إلى تزامن الانتخابات مع دخول المغرب في مرحلة من التراجعات عن المكاسب الجزئية المتحققة في مجال الحريات عبر انتهاك حرية التعبير والصحافة، واستمرار الاعتقال السياسي، والمحاكمات الصورية، وانتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية، وتزايد الفقر واستمرار الأمية، إذ يصل عدد الذين ليس لديهم أي مستوى دراسي ٥٧% من عدد الناخبين المسجلين.

وانطلقت عملية الاقتراع في ٣٨٨٤٦ مكتب تصويت لاختيار ٣٢٥ عضوا بالبرلمان ينتخبون بالاقتراع العام المباشر باللائحة وبالتمثيل النسبي، ويتنافس فيها ٣٣ حزبا سياسيا مقابل ٢٦ حزبا في انتخابات ٢٠٠٢، وينتخب ٢٩٥ عضوا من الأعضاء على صعيد الدوائر الانتخابية المحلية والتي تقدم لها ١٨٧٠ لائحة في ٩٥ دائرة انتخابية، بينما ينتخب ٣٠ عضوا المتبقين على الصعيد الوطني.

وتم التوافق في ٢٠٠٢ بين الأحزاب السياسية على تخصيص هذه اللائحة الوطنية للنساء ويتنافس عليها ٢٦ لائحة.

وبلغ عدد المرشحين ٦٦٩١ مرشحا على اللوائح الحزبية المقدمة من ٣٣ حزبا سياسيا مع وجود ١٣ لائحة لغير المنتمين للأحزاب السياسية، ولا تمثل النساء سوى ٣ % من مجموع وكلاء اللوائح، ويذكر أن ٥٧% من المرشحون يحظون بمستوى تعليمي عال، و٣٠% على تعليم ثانوي، و١٣% على تعليم ابتدائي.

وقد قاطعت الانتخابات جماعة العدل والإحسان وهي حركة معارضة رئيسية غير مرخص لها رسمياً، ولم يشارك فيها حزب الأمة الإسلامي حيث منعته وزارة الداخلية من الترشح للانتخابات بحجة عدم تقدمه بوثائق ترشحه، وهو ما يزال موضع نظر القضاء.

وقد شهدت عملية الاقتراع انخفاض نسبة المشاركة التي بلغت ٣٧% من إجمالي الناخبين، أي ما يفوق ٥ ملايين و٧٠٠ ألف من مجموع ١٥ مليون و٥١٠ ألف و٥٠٥ ناخبين، تشكل النساء ٤٩% منهم، وهذه النسبة هي الأدنى في تاريخ انتخابات المغرب، ففي انتخابات العام ٢٠٠٢ بلغت نسبة المشاركة ٥٢%، ويلاحظ ارتفاع نسبة المشاركة في القرى حيث وصلت إلى ٤٣% مقابل انخفاضها في المدن إلى ٣٠%، وكانت أقل نسبة مشاركة في الدار البيضاء ٢٧%، كما بلغت نسبة الأوراق الملغاة ١٩% من عدد المصوتين، واعتبر المراقبون أن الشفافية التي أعلنت بها نسبة المشاركة في الانتخابات دليلاً على التزام المغرب بنزاهة الانتخابات وشفافيتها.

وفي النتائج النهائية على مستوى الدوائر الانتخابية المحلية والدائرة الوطنية: حزب الاستقلال ٥٢ مقعدا، حزب العدالة والتنمية ٤٦ مقعدا، حزب الحركة الشعبية ٤١ مقعدا، حزب التجمع الوطني للأحرار ٣٩ مقعدا، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ٣٨ مقعدا، حزب الاتحاد الدستوري ٢٧ مقعدا، حزب التقدم والاشتراكية ١٧ مقعدا، حزب جبهة القوى الديمقراطية ٩ مقاعد، حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية ٩ مقاعد، اتحاد الحزب الوطني الديمقراطي وحزب العهد والأحزاب المكونة له ١٤ مقعدا (اتحاد الحزب الوطني الديمقراطي ٨ مقاعد، حزب العهد ٣ مقاعد، الحزب الوطني الديمقراطي ٣ مقاعد)، تحالف الطليعة والمؤتمر والاشتراكي الموحد والأحزاب المؤلفة له ٦ مقاعد (منها خمسة مقاعد للتحالف ومقعد واحد لحزب المؤتمر الوطني الاتحادي)، الحزب العمالي ٥ مقاعد، حزب البيئة والتنمية ٥ مقاعد، حزب التجديد والإنصاف ٤ مقاعد، الحزب الاشتراكي مقعدان، حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية مقعدان، حزب القوات المواطنة مقعد واحد، حزب رابطة الحريات مقعد واحد، حزب مبادرة المواطنة والتنمية مقعد واحد، حزب النهضة والفضيلة مقعد واحد، اللا منتمون للأحزاب السياسية ٥ مقاعد . في حين لم تتمكن تسعة أحزاب صغيرة من الحصول على أي مقعد.

وأسفرت نتائج الاقتراع عن انتخاب ٣٤ امرأة بمجلس النواب الجديد، ٣٠ منهن على المستوى الوطني و٤ على المستوى المحلي، كما أسفرت عن انتخاب ٧٤ نائبا من الفئة العمرية التي يقل سنها عن ٤٤ سنة.

وعقب صدور النتيجة، اتهم حزب العدالة والتنمية الحائز على المركز الثاني (وكان في توقعه الحصول على المركز الأول بـ ٧٠ مقعداً) الأحزاب التي نافسته في الانتخابات بالفساد، وقام باللجوء للقضاء متقدماً بمئات الطعون ضد المرشحين الذين استعملوا "المال لشراء ذمم الناخبين".

وأكد تقرير أولي لبعثة دولية من (٥٢) مراقبا تابعت ولأول مرة الانتخابات المغربية، أن الاقتراع جاء في إطار من الشفافية وأن الانتخابات كانت منظمة وأجريت بمهنية، لكن شابتها تجاوزات ومخالفات اعتبرها التقرير غير منهجية، كما اعتبر أن فتور الإقبال أظهر ضرورة زيادة العمل على ترسيخ الديمقراطية.

وطبقا لتقرير أولي صادر في ١٣

سبتمبر/أيلول عن تجمع النسيج الجمعوي المغربي لرصد الانتخابات -وهو تجمع لجمعيات المجتمع المدني- تم رصد الآتي:

١- على الرغم من حرص وتأكيد الإدارة على عدم التدخل في سير العمليات خلال الحملة الانتخابية ويوم الاقتراع، فإن عددا من موظفيها ورجال وأعوان السلطة تدخلوا في مراحل مختلفة لفائدة مرشحين.

٢- خارج التدابير التأديبية التي اتخذتها وزارة الداخلية في حق بعض الموظفين وأعوان ورجال السلطة، ومحدودية حالات البحث والمتابعات القضائية، في حق مرتكبي الجرائم والجنح المرتبطة بالانتخابات، فإن الإدارة التزمت "حيادا سلبيا" نتج عنه اختلالات خطيرة على مستوى القاعدة القانونية وبالتالي إفلات أغلب مرتكبي الجنح المرتبطة بالانتخابات من العقاب.

٣- بالنسبة لعمليات الفرز وإعلان النتائج، فإن النسيج وفي حدود انتظار استكمال المعطيات، يعتبر أن عمليات الفرز، جرت وفق القواعد، إلا أنه سجل بعض حالات الاحتجاج على النتائج من طرف مرشحين بسبب عدم تطابق النتائج المعلن عنها مع الأصوات المتحصل عليها داخل مكاتب التصويت.

٤- جرى المساس بمصداقية الانتخابات بواسطة الضغوط الواسعة على الناخبين باستعمال المال و المواد العينية والوعود.

٥- سبق للنسيج أن قدم تقريرا أوليا حول ملاحظات الصحافة، خلال الندوة الصحفية التي عقدها يوم ٦ سبتمبر/أيلول، والتي طرح فيها ضرورة التفكير في وسائل الإعلام غير الحكومية وغير الحزبية خلال الحملة الانتخابية.

٦- إضافة إلى التجاوزات المسجلة، فإن الملاحظات والملاحظين سجلوا وبشكل يثير القلق نسبة المشاركة الضعيفة، وهي الظاهرة التي يجب الاهتمام بها، وتعد بمثابة "زلزال سياسي" يحمل النسيج الجمعوي على التفكير في أسباب هذا الخلل الذي يرهن مصداقية المؤسسات المنتخبة.

٧- لعب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بحسب التقرير، دوراً سلبياً أدى إلى إرباك عمل الملاحظين المحليين العاملين في إطار النسيج الجمعوي لملاحظة الانتخابات عبر محاولة عرقلة قيامهم بالمهام المنوطة بهم، والتأخر في اتخاذ القرارات الضرورية لتسهيل عملهم. كما مورس التمييز تجاههم من خلال إبراز قوي لدور الملاحظين الدوليين عبر الإعلام الرسمي.

الأردن

الانتخابات البلدية تشهد احتجاجات غير مسبوقة

أجريت في ٣١ يوليو/تموز الانتخابات البلدية الأردنية بعد تعديل قانون البلديات في وقت سابق، ومن أبرز هذه التعديلات: تخفيض سن الناخب إلى ١٨ عاماً بدلاً من ١٩، وتخصيص ٢٠% من مقاعد المجلس للنساء، كما استحدث القانون نصا لقي معارضة شديدة لكونه يسمح لأفراد الجيش والشرطة بممارسة حق الانتخاب.

وقد أجريت الانتخابات دون أن تسمح السلطات لقيام منظمات المجتمع المدني بدورها الرقابي، ولكن بعضها قام برقابة الانتخابات على نحو غير رسمي.

ووفقا لمراقبين، فإن عدد الأشخاص الذين سجلوا للانتخابات بلغ مليوناً و٩٠٥ ألف ناخب، توزعوا على ١٩٨٠ مركز اقتراع في ١٢ محافظة، أما عدد الذين تقدموا للترشح ولرئاسة وعضوية هذه المجالس البلدية فبلغ ٢٧٠٦ مرشحين منهم ٣٦١ من النساء.

وقد تشكلت اللجنة المشرفة على الانتخابات من موظفي وزارة البلديات ووزارة الداخلية، وهو الأمر الذي أثر على استقلالية اللجنة التي تدير الانتخابات وقد شهد يوم الاقتراع أعمال شغب متفرقة وتبادل لإطلاق الأعيرة النارية، لا سيما مع تصاعد الاحتجاجات والاعتراضات على الطريقة التي شارك بها العسكريون في الانتخابات، حيث جرى إحضارهم بحافلات خاصة إلى دوائر انتخابية معينة، وباشروا التصويت لصالح مرشحين مدعومين من قبل الحكومة، واعتبرت جبهة العمل الإسلامي أن هذه الإجراءات موجهة ضدها بالأساس، إلا أن أعداد من المرشحين المستقلين اشتكوا من هذه الإجراءات أيضاً.

وبحسب تقارير مستقلة، فقد توافدت عشرات الباصات المستأجرة والتي تقل العسكريين والجنود بلباسهم المدني للتصويت في المناطق التي ترشح فيها أنصار الحركة الإسلامية، حيث قاموا بالاصطفاف في طوابير طويلة منذ الساعة السابعة صباحاً بما أدى إلى إعاقة حركة الناخبين ومنعهم من الوصول إلى صناديق الاقتراع.

وبينما أعلن وزير البلديات أن نسبة التصويت في كافة أنحاء البلاد بلغت ٦٢%، فإن تقديرات محلية أخرى تشير إلى أن نسبة المشاركة لم تتجاوز نسبة الـ ٤٠%.

وفضلاً عن ذلك، شهدت الانتخابات خروقات وتجاوزات تمثلت في الانتخاب المتكرر حيث يقوم الناخب بالتصويت لأكثر من مرة، وجرى شطب أسماء من القوائم الانتخابية ونقل الناخبين والتصويت العلني.

وقد طالبت توصيات التقرير الذي أعده مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان عن الانتخابات البلدية بتشكيل لجنة محايدة ومستقلة تشرف على الانتخابات وبمشاركة ممثلي الأحزاب السياسية، والسماح لمنظمات المجتمع المدني بأداء دورها الرقابي، وإعادة النظر بآلية مشاركة العسكريين والسماح لهم بالاقتراع وفق مناطق سكنهم، واحترام مبدأ سرية الاقتراع، والحد من ظاهرة التصويت العلني.

سوريا

انتخابات محلية تكرس هيمنة الحزب الحاكم

شهدت سوريا في ٢٦ و٢٧ أغسطس/آب انتخابات المجالس المحلية في ثاني عملية اقتراع لها تجرى في عهد الرئيس "بشار الأسد"، حيث تتم هذه الانتخابات مرة كل أربعة أعوام، وقد دعي للمشاركة في التصويت نحو ١٢ مليون سوري لاختيار ٩٦٩٧ عضوا بلديا، ويحق لكل مواطن سوري أتم ١٨ عاما من عمره التصويت، فيما لا يستطيع عناصر القوات المسلحة والشرطة المشاركة في عمليات الاقتراع، وبلغت نسبة المشاركة طبقا للحكومة السورية ٩٤,٥٤%.

وباستثناء بعض اللافتات النادرة في المدن الكبرى، جرت الحملة الانتخابية بشكل غير ملحوظ تقريبا، وتنافس في الانتخابات قرابة ٣٢ ألف مرشحا تنافسوا على ٩٦٩٧ مقعدا منهم ٩٣٨٨ مرشحا تنافسوا على ١٢٦٢ مقعدا لمجالس المحافظات، و٩٥٥٤ مرشحا تنافسوا على ٢٧٧٢ مقعدا لمجالس المدن، و٧٢٩٣ مرشحا تنافسوا على ٣١٣٣ مقعدا لمجالس البلدات، و٥٨٧٧ مرشحا تنافسوا على ٢٣٥٠ مقعدا لمجالس القرى.

ويقسم المرشحون إلى فئتين، إحداهما تضم مرشحي حزب البعث والجبهة التقدمية التي يقودها البعث، فيما خصصت الأخرى للمستقلين، كما يتم تقسيمهم إلى قطاعين، نسبة تمثيل القطاع الأول (أ) عمال وفلاحين بلغت ٦٠ % في مجالس المحافظات ومجالس المدن، و٧٠% في مجالس البلدات والقرى، ونسبة تمثيل القطاع الثاني (ب) باقي فئات الشعب بلغت ٤٠% في مجالس المحافظات ومجالس المدن، و٣٠% في مجالس البلدات والقرى.

وقاطعت المعارضة هذه الانتخابات – كما قاطعت الانتخابات البرلمانية في أبريل/نيسان الماضي- إذ قرر إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي المعارض المقاطعة احتجاجا على ما وصفه عدم استجابة النظام لمطالب المعارضة في الإصلاح، وعدمِ إصدار قانون جديد للأحزاب.

ولم ينتج عن الانتخابات أي مفاجآت في هيمنة مرشحي حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم والائتلاف الذي يقوده على المجالس.

تجدر الإشارة إلى أن الجبهة الوطنية التقدمية التي يقودها حزب البعث فازت في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٢٢ و٢٣ أبريل/نيسان الماضي، وحصلت حينها على ١٧٢ مقعدا من أصل عدد مقاعد مجلس الشعب البالغة ٢٥٠، في حين فاز المرشحون المستقلون ومعظمهم من الموالين لحزب البعث بـ٧٨ مقعدا.

لبنان

الاستحقاق الرئاسي يساهم في تعميق الأزمة الدستورية

درجت العادة على أن يقوم مجلس النواب بالتصويت على انتخاب رئيس للجمهورية سبق التوافق عليه بين الكتل السياسية قبل حضور جلسة الانتخاب، لكن الانتخاب هذه المرة له سمات خاصة في ظل الانقسام السياسي الحاصل بين قوى الأكثرية (١٤ آذار) وقوى المعارضة (٨ آذار)، بما يبدو معه التوافق على اسم رئيس الجمهورية بعيد المنال.

كما أن الطائفة المارونية التي يأتي منها رئيس الجمهورية وفق العرف السائد منذ استقلال البلاد، هي نفسها منقسمة حول مرشحيها للرئاسة الذين يشملون زعيم المعارضة "ميشيل عون"، ورموزا مؤيدة للحكومة مثل النائبين "بطرس حرب"

و"نسيب لحود"، ومن بين الأسماء التي تتردد أيضا قائد الجيش "ميشيل سليمان" كمرشح توافقي، لكن ينبغي تعديل الدستور ليتمكن من تولي هذا المنصب، وهو ما يصعب الوصول إليه في ظل الظروف السياسية الحاضرة في لبنان.

ومن جانبه أعلن رئيس مجلس النواب "نبيه بري" وهو أحد زعماء المعارضة مبادرة لحل الأزمة السياسية المرتبطة بانتخاب الرئيس الجديد، عبر استعداد تخلي المعارضة عن المطالبة بحكومة وحدة وطنية توفر لها ما يسمى بالثلث المعطل في مقابل التوافق على اسم المرشح لمنصب رئيس الجمهورية، ولكنها لم تصل إلى نتيجة ايجابية.

وقد حدد "بري" بصفته رئيسا لمجلس النواب يوم ٢٥ سبتمبر/أيلول موعدا لإجراء الانتخابات، مؤكداً أنه لن يدخل قاعة الاجتماعات إلا في حال اكتمال النصاب القانوني المتمثل بثلثي أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ١٢٨ نائبا (أي ٨٦ نائبا).

في المقابل تشدد قوى الأكثرية الحاكمة على إمكانية عقد جلسة انتخاب الرئيس على أساس الأغلبية البسيطة (أي النصف + واحد)، والجدير بالذكر أن كلا الفريقين لا يملك منفردا ثلثي مقاعد البرلمان، غير أن الأكثرية تستطيع تأمين الأغلبية المطلقة بواقع ٦٥ نائبا، ويشار في هذا السياق إلى أن مقتل النائب "أنطون غانم" يقلص مقاعد الأكثرية إلى ٦٨ مقعداً، وبذلك يستمر السجال السياسي مشتعلا بين الأكثرية وبين قوى المعارضة حول النصاب القانوني لجلسة انتخاب الرئيس.

وفي حال فشل البرلمان في انتخاب رئيس جديد للبلاد ضمن المهلة الدستورية التي تنتهي في ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني المقبل تتولى حكومة "فؤاد السنيورة" السلطات التنفيذية بشكل تلقائي، ولكن الرئيس "أميل لحود" اقترح تعيين قائد الجيش "ميشيل سليمان" قائداً لحكومة مدنية مصغرة تتولي إدارة البلاد إلى حين انتخاب رئيس جديد، وهو ما رفضته الحكومة معتبرة أن الرئيس لا يمتلك الصلاحيات الدستورية للقيام بذلك. ومن ناحية أخرى، ينظر بعض أقطاب المعارضة إلى الحكومة الحالية باعتبارها غير دستورية وفاقدة للشرعية وذلك منذ سحب "حزب الله" وزراءه منها في نوفمبر /تشرين ثاني الماضي، مما أصابها بالشلل.

..واغتيال النائب أنطوان غانم

وفي ١٩ سبتمبر/أيلول، اغتيل النائب "أنطوان غانم" مع ٩ من المواطنين، وجرح ٢٠ شخصاً بالإضافة إلى عشرات الإصابات نتيجة الزجاج المتناثر داخل المنازل، وذلك في تفجير سيارة مفخخة لدي مرور موكبه بمنطقة "سن الفيل" شرق بيروت، وباغتيال النائب "أنطوان غانم" الذي عاد إلى بيروت، يكون حضور حزب "الكتائب اللبنانية" في البرلمان قد انتهى بعد اغتيال النائب "بيار الجميل" في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

وعلى صعيد ردود الفعل على اغتيال "غانم"، أدان رئيس الجمهورية بشدة جريمة الاغتيال، ونعى رئيس مجلس النواب "نبيه بري" القتيل واعتبر أن اغتياله هو استهداف لمبادرته، وأدانت قوى الأكثرية عملية الاغتيال واتهمت سوريا بالوقوف خلف عمليات الاغتيال بلبنان، ومن جانبها نفت سوريا هذه الاتهامات وأدانت عملية الاغتيال، وفيما أدان رئيس الوزراء "فؤاد السنيورة" الاغتيال طلب من الأمم المتحدة مساعدة حكومته في التحقيق في الاغتيال.

وأصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بيانا أدانت فيه حادثة الاغتيال، والذي "جاء في توقيت بالغ الحساسية والتعقيد"، وتقدمت بالعزاء لأسرة الفقيد وأسر الضحايا ولجموع الشعب اللبناني، دعته للتماسك والالتفاف حول الراية اللبنانية الواحدة، وطالبت مختلف الأطراف اللبنانية بمساعدة أجهزة الأمن في ضبط الجناة، والعمل على منع وقوع المزيد من الاغتيالات الإرهابية".

..والأمم المتحدة تسرع إجراءات تشكيل المحكمة الدولية

بناء على طلب من رئيس الوزراء "فؤاد السنيورة"، ورغم رفض المعارضة لهذا القرار، شرعت الأمانة العامة للأمم المتحدة في تنفيذ قرار قرار مجلس الأمن ١٧٥٧ الصادر في ١٠ يونيو/حزيران بإنشاء المحكمة الدولية التي ستحاكم المشتبه فيهم في اغتيال رئيس الوزراء "رفيق الحريري" والاغتيالات التي تلته، وكان ممثلون عن الأمم المتحدة قد أعلنوا توقعهم أن يستغرق الأمر عاما قبل أن تبدأ المحكمة عملها، انتظاراً لأن تكمل لجنة التحقيق الدولية عملها.

غير أن الأمين العام للأمم المتحدة

شرع في "اتخاذ الإجراءات والخطوات الضرورية لتشكيل المحكمة على وجه السرعة"، وأوضحت المتحدثة باسمه أنه سيعمل على إنشاء المحكمة بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية "كلما كان ذلك ضروريا"، موضحة أنه يعتقد أن تشكيل المحكمة سيسهم إلى حد بعيد في وضع حد "لإفلات مرتكبي الجرائم التي تشملها صلاحياتها من العقاب"، كما تقرر مد مهمة رئيس لجنة التحقيق الدولية القاضي "سيرج براميرتس" لنهاية العام الحالي.

وفي يوليو/تموز، وافقت الحكومة الهولندية على استضافة المحكمة بشرط أن يقضي المدانون عقوباتهم في دولة أخرى. وفي أغسطس/آب، طلبت الأمم المتحدة اقتراح أسماء مرشحين لمناصب القضاة الدوليين في المحكمة، وسوف يعين الأمين العام للأمم المتحدة الهيئة بناء على توصيات لجنة يختار أعضاءها من قضاة محاكم دولية أو متقاعدين من محاكم دولية وممثل عنه في وقت لاحق، وبعد التشاور مع مجلس الأمن الدولي، وستتألف المحكمة من نائب عام أجنبي ومساعد له لبناني ومن ثلاثة قضاة (هم لبناني وأجنبيان) كما سيتم إنشاء محكمة استئناف مؤلفة من خمسة قضاة (هم لبنانيان وثلاثة أجانب)، وكانت الحكومة اللبنانية قد تقدمت في ١٧ أغسطس/آب بقائمة من ١٢ قاضيا لبنانيا.

وفي تقرير وجهه الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن في ٥ سبتمبر/أيلول، قال إن المحكمة ستبدأ عندما تحرز اللجنة الأممية التي تحقق في الاغتيالات تقدما، وعندما يتم الحصول على التمويل اللازم للمحكمة، وأضاف التقرير أن المحكمة بحاجة إلى ٣٥ مليون دولار للعام الأول، وأن هناك تعهدات بتقديم مبلغ ٨٥ مليون دولار للعامين الثاني والثالث.

..وانتهاء أزمة مخيم نهر البارد

أسدل الستار في ٢ سبتمبر/أيلول على أزمة مخيم "نهر البارد" بين الجيش اللبناني وجماعة "فتح الإسلام" مما أدى إلى نزوح أهالي المخيم والذين يبلغ عددهم نحو ٣١ ألفا منذ بدء المعارك في ٢٠ مايو/أيار، وأدى إلى سقوط أكثر من ٣٠٠ قتيل، منهم ١٥٨ جنديا على الأقل، وأكثر من ١٢٠ من "فتح الإسلام" و٤٢ مدنيا.

وقد سيطر الجيش على المخيم بما فيه المربع الأمني الذي كان المسلحون يتحصنون بداخله، ولكنه طلب من نازحي المخيم ألا يعودوا إليه قبل الانتهاء تماما من عمليات إزالة الألغام ورفع الأنقاض وتأمين المنطقة من المسلحين الفارين.

وتعهد رئيس الحكومة "فؤاد السنيورة" بإعادة إعمار المخيم المدمر، داعيا الدول المانحة إلى المساهمة، وأكد أن المخيم سيكون تحت سلطة الدولة اللبنانية دون سواها.

السعودية

عودة ١٦ معتقلاً من جوانتانامو

أعلن وزير الداخلية السعودي أن ١٦ معتقلاً سابقاً في معسكر جوانتانامو الأمريكي تسلمتهم الحكومة يوم ٦ سبتمبر/أيلول، بما يخفض عدد السعوديين إلى ٣٧ في هذا المعتقل، وأكد الوزير سعادته بوصول مجموعة جديدة هؤلاء المعتقلين، وأكد أن الحكومة ماضية في جهودها لاستعادة كافة مواطنيها هناك.

وكانت السلطات السعودية أعلنت في يوليو/تموز ٢٠٠٧ أنها تسلمت ١٩ سعودياً كانوا معتقلين في جوانتانامو، كما أكدت أن ٥٣ من مواطنيها ما يزالون قيد الاحتجاز. وقد تسلمت السلطات منذ بداية عمليات الاستعادة ٩٣ معتقلاً سابقاً.

وكان ثلاثة سعوديون قد توفوا قيد الاعتقال في جوانتانامو، بينما قالت السلطات الأمريكية إن وفاتهم ناتجة عن انتحار، شكك ناشطون حقوقيون في ذلك.

وأكد المعتقل السعودي في "جوانتانامو" "محمد القحطاني" أنه تعرض للضرب والإهانة والتحقير في سجنه، وهو ما دفعه للإدلاء بأقواله حول معرفته المسبقة بالتخطيط لهجمات ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكشفت الوثائق الأمريكية الرسمية أن القحطاني (٢٨ عاماً)، الذي تقول الولايات المتحدة إنه الخاطف "رقم ٢٠" من منفذي هجمات سبتمبر، تعرّض للتعذيب في معتقله، بما يشمل الضرب والإبقاء زمناً طويلاً في وضع غير مريح جسدياً، والتهديد بالكلاب، والتعرض لضوضاء الموسيقى المدوية. إلى جانب وضعه في أماكن درجة حرارتها متدنية للغاية، وإرغامه على خلع ملابسه والوقوف عارياً تماماً أمام سجانات أمريكيات.

وأكد الضابط في سلاح الجو الجنرال "آندال شميدت" الذي قاد التحقيق في

عمليات التعذيب، أن من أنماط التعذيب التي أُخضع لها "القحطاني" إرغامه على ارتداء ملابس نسائية، كما أنه هُدِّد بالكلاب، وأُبقي في حجز انفرادي ١٦٠ يوماً. وفي إحدى الفترات كان يتم استجوابه بين ١٨ و٢٠ ساعة يومياً لمدة تتراوح بين ٤٨ و٥٤ يوما.

وأشار "شميدت" إلى أنه على رغم أن "القحطاني" أسيئت معاملته، إلا أنها كانت "في نطاق السياسة المتبعة، ولم تكن تعذيباً" لأنه لم يحرم من الطعام ولا الماء ولا الرعاية الصحية، كما أن المحققين لم يلحقوا به أذى بدنياً. وقال المعتقل السعودي إن هذه الإجراءات دفعته للإقرار بالاتهامات الأمريكية، من أنه سافر إلى أفغانستان في العام ٢٠٠١، "حيث تلقى تدريباً في العمليات الإرهابية، والتقى زعيم تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن"، ووافق على المشاركة في مهمة "استشهادية لمصلحة القاعدة".

لكن "القحطاني" نفى ذلك كلّه، وأكد بعد أدائه القسم "أنه رجل أعمال، وليست لديه صلة بالإرهاب أو العنف أو المقاتلين".

وأبلغ القحطاني لجنة "مجلس المراجعة الإدارية" أنه "حين توقف ذلك التعذيب، شرح مراراً وتكراراً أن كل ما قاله ليس صحيحاً".

وتعتبر هذه المرة الأولى التي تسمح فيها السلطات الأمريكية بنشر أقوال على لسان "القحطاني"، منذ احتجازه قبل ٥ سنوات. وتقول سجلاته العسكرية، إنه أوشك أن يكون الخاطف الـ ٢٠ للطائرات التي استُخدمت لتنفيذ هجمات سبتمبر، ولم يحل بينه وتحقيق ذلك سوى قرار ضباط الهجرة في مطار أورلاندو في ولاية فلوريدا منعه من دخول الأراضي الأمريكية.

الجزائر

عمليات إرهابية جديدة

مازالت الجزائر تحت رحمة العمليات الإرهابية شبه المتواصلة في إشارة إلى فشل جهود المصالحة الوطنية والتي يقوم بها الرئيس الجزائري، فالعمليات المتبادلة بين الجيش وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي متواصلة، ففي إطار عملية الجيش ضد التنظيم، ذكرت الصحف الجزائرية في ٤ أغسطس/آب أن الجيش قتل ١٣ مسلحا قرب الحدود مع تونس، كما قتل في عملية منفصلة ٣ من أعضاء القاعدة في ولاية "البليدة".

ولكن شهدت الجزائر خلال شهر سبتمبر/أيلول عمليات إرهابية جديدة والتي تبناها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ففي ٦ سبتمبر/أيلول وقع هجوم إرهابي نفذه انتحاري اندس بين حشد من الناس كانوا في انتظار الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في مدنية "باتنة" جنوب شرق الجزائر العاصمة، وكانت التقديرات الأولية تشير إلى وقوع ١٦ قتيل وإصابة ٧٤ آخرين، ولكن ارتفع ضحايا الهجوم إلى ٣٠ قتيل وارتفع عدد المصابين إلى ١٠٧ في حين غادر المستشفى ٣٦ شخصاً كانت إصابتهم خفيفة.

وفي أقل من ٤٨ ساعة، أي في ٨ سبتمبر/أيلول، وقع هجوم أكثر دموية عندما اقتحمت شاحنة ثكنة عسكرية في "دليس" شرق العاصمة الجزائر وأوقعت ٣٣ قتيلا أكثرهم عسكريين وأكثر من ٢٢٠ جريح، وجاء هجوم دليس بعد يوم تقريبا من تخيير وزير الداخلية "يزيد زرهوني" المسلحين بين الاستسلام أو الموت، من جانبه تعهد الرئيس "بوتفليقة" بالمضي قدما في سياسة المصالحة الوطنية وهاجم على السواء من أسماهم بمتطرفين إسلاميين وعلمانيين، كما اتهم عواصم وزعماء أجانب بالتورط في الهجوم.

وفي ١٤ سبتمبر/أيلول، قتل ثلاثة أشخاص على الأقل وأصيب ٥ آخرون بجروح في انفجار قنبلة يدوية الصنع والتي استهدفت ثكنة عسكرية للشرطة في بلدة "زموري" علي بعد ٥٠ كيلومتر شرق الجزائر.

وتبنت قاعدة المغرب الإسلامي (الجماعة السلفية للدعوة والقتال) هجومي باتنه ودليس، ويذكر أنه تصاعدت الهجمات في الجزائر وأصبحت الجماعة السلفية للدعوة والقتال تعتمد أكثر فأكثر التكتيك الانتحاري، خاصة منذ التحاقها بتنظيم القاعدة، وإعلان نفسها فرعا في المغرب الكبير، كما تعهدت في بيان لها على الإنترنت في ٢٤ يوليو/تموز بشن حملة عنيفة ضد من سماهم "الكفار والمرتدين"، وكان التنظيم قد تبنى مسؤولية تفجير انتحاري في العاصمة في ١١ أبريل/نيسان الماضي أسفر عن مقتل ٣٣ شخصا، كما أعلن مسئوليته عن هجوم انتحاري في ١١ يوليو/تموز الماضي استهدف ثكنة عسكرية وأسفر عن مقتل ٨ جنود.

وقد تظاهر في ٩ سبتمبر/أيلول

عشرات الآلاف في العاصمة الجزائرية ومدن أخري تنديدا بالهجومين الانتحاريين واللذين أوقعا ٦٣ قتيلا ومئات الجرحى، وتجمع في قاعة رياضية في العاصمة الجزائر (السلطات تمنع التجمعات خارج القاعات) نحو ٥ آلاف شخص بينهم رئيس الوزراء الذي قال إن الهجمات تخالف تعاليم الإسلام وأكد تصميم السلطات على المضي في سياسة المصالحة التي تقضي أساسا بالعفو عن المسلحين ممن يسلمون أنفسهم.

وقد أعلن الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في تصريح صحفي عن بالغ إدانته وإدانة المنظمة للتفجيرات التي شهدتها الجزائر والتي وقعت في باتنة وأحد المواقع العسكرية في دلس، والتي أودت بحياة أكثر من ستين شخصاً، بينهم ثلاثين من المدنيين، فضلاً عن جرح المئات.

ووصف الأمين العام هذه التفجيرات بـ "الجرائم الإرهابية التي تهدد استقرار وسلام الجزائر والمنطقة كلها"، وأكد الأمين العام على "إدانته للإرهاب أياً كان مصدره ودوافعه وما يمثله من انتهاك جسيم لحقوق الإنسان، وخاصة الحق في الحياة والحق في السلامة الشخصية".

وجدد الأمين العام تحذيره من "مغبة تمركز الحرب الدولية على الإرهاب في المنطقة بما أدى إلى زعزعة استقرارها وزيادة معدلات العنف فيها".

وتقدم الأمين العام بتعازيه للشعب الجزائري، معرباً عن "مواساته لأسر الضحايا والجرحى في الحادثين".

اليمن

مخاوف من تجدد النزاع بين الحكومة والحوثيين

استمرت المواجهات الساخنة في محاكمة "خلية صنعاء الجديدة من الحوثيين"، حيث عقدت الجلسة الثانية لمحاكمة هذه الخلية التي تتكون من ١٥ متهماً في ١٨ يوليو/تموز، واعترف "جعفر المرهبي" المتهم الأول بأن أعضاء هذه الخلية كانوا يتلقون التعليمات والتوجيهات من "عبد الملك الحوثي" الذي قاد التمرد في محافظة صعدة شمال اليمن.

وتجرى محاكمة هذه الجماعة من الحوثيين، بينما تشهد العديد من المديريات في محافظة صعدة عملية التنفيذ لقرار مجلس الدفاع الوطني بتسليم الحوثيين الأسلحة المتوسطة إلى قوات الجيش، ونزول الحوثيين من الجبال التي يتحصنون بها، حيث تقوم لجنة رفيعة المستوى من مجلسي النواب والشورى بتنفيذ هذا الاتفاق، وبمسعى قطري لإنهاء تلك الحرب، وتؤكد المصادر الحكومية على أن القضايا الخاصة بالحوثيين ليست ضمن المشمولين بالعفو العام الذي صدر عن الرئيس "علي عبد الله صالح" بحقهم.

من ناحية أخرى، غادر الوفد القطري اليمن للتشاور بعد أن ماطل الحوثيون في تنفيذ البرنامج الزمني الذي أعلن عنه لنزول الحوثيين من الجبال التي يتحصنون فيها اتضح فيما بعد أن "عبد الملك الحوثي" زعيم التمرد تقدم ببرنامج آخر يتم تنفيذه على مراحل مختلفة، شريطة أن تبقى منطقتا مطرة والنقعة تحت سيطرته.

وكان الرئيس "على عبد الله صالح" قد هدد بحسم هذا الصراع عسكرياً وبصورة نهائية، مشيراً إلى أن الحوثيين يماطلون في الالتزام بقرارات اللجنة الرئاسية التي شكلها الرئيس على عبد الله صالح من الأحزاب والقوى السياسية.

.. قتلى وجرحى في احتجاجات واعتصامات ضد الغلاء

شهدت عدة محافظات يمنية موجة من الاحتجاجات والاعتصامات والمظاهرات تعددت أسبابها وأهدافها، من تدهور الأوضاع المعيشية والغلاء والفساد وسوء إدارة الدولة، وقد قوبل أغلب هذه المظاهرات والاعتصامات برد أمني عنيف، أسفر عن وقوع قتلى وجرحى في صفوف المتظاهرين وقوات الأمن.

وبدأت هذه الموجة في مدينة تعز، حيث اعتصم الآلاف في ١٤ أغسطس/آب احتجاجاً على غلاء المعيشة والفساد. وقد دعا إلى هذا الاعتصام أحزاب اللقاء المشترك المعارض، ومن أبرزها التجمع اليمنى للإصلاح والحزب الاشتراكي والتنظيم الناصري، وقد شارك في هذا الاعتصام نحو ٨ آلاف شخص دون أن تسجل أي حوادث.

وقد أكد الناطق الرسمي باسم اللقاء المشترك أن هذه الاحتجاجات رسالة عاجلة للحكومة لمواجهة المشاكل الخطيرة باليمن.

بدورها هاجمت الحكومة بشدة المعارضة في بيان لها وصفته بتصرفات تهييجية غير مسئولة تستهدف البلبلة وخلق

التوترات والاختناقات بالبلاد، واستغلال الارتفاعات العالمية لأسعار القمح، والدعوة إلى المسيرات والاعتصامات خارج الإجراءات القانونية التي تتطلب إذناً مسبقاً من الجهات المعنية.

يشار إلى أن ست مدن كبرى بينها العاصمة صنعاء شهدت في يوليو/تموز ٢٠٠٥ تجمعات احتجاجاً على ارتفاع أسعار النفط، وأسفرت المواجهات مع قوات الشرطة عن سقوط نحو ٣٩ قتيلاً وعشرات الجرحى آنذاك.

كما فرقت الشرطة بالقوة يوم ٦ سبتمبر/أيلول معتصمين في ساحة العروض بعدن واعتقلت عشرين شخصاً بينهم "حسن على ناصر" نائب رئيس مجلس تنسيق جمعيات المتقاعدين العسكريين، ورئيس المتقاعدين في ردفان "قاسم الداعرى" والناشط السياسي "أحمد الزوقرى".

وكان الآلاف شاركوا في تظاهرات جرت يوم ٤ سبتمبر/أيلول بعدة مدن جنوبي اليمن احتجاجاً على ما أسموه بعمليات الاعتقال والبطش الأمنية التي طالت عدداً من القيادات الاشتراكية في عدن وحضرموت، ونددد المشاركون بقمع التظاهرات السلمية التي نفذها المتقاعدون العسكريون في عدن وحضرموت.

وقال القيادي الاشتراكي "عباس العسل" في تصريحات صحفية إن هذه التظاهرات جاءت رداً على القمع الأمني لمظاهرات الأول من سبتمبر/أيلول في عدن وحضرموت، وللمطالبة بالإفراج عن العميد "ناصر النوبة"، والكاتب "أحمد القمع" وكذا "ناصر العولقي" رئيس اللجنة الشعبية في شبوة والاشتراكي "زكى حسن أحمد باعوم" ونجليه وآخرين.

وأشار "العسل" إلى أن هناك أكثر من ستين ألف متقاعد متضررين من السياسات، لأن حرب العام ١٩٩٤ قامت بتسريح جيش الجنوب كاملاً، ثم قامت السلطات بعمليات مصادرة لكل الأراضي الجنوبية.

وعن الاتهامات الحكومية بالانفصالية لمنظمي هذه الاحتجاجات، قال إن السلطة لديها اتهامات جاهزة توجهها لمن يعارضها، ورأى أنه لا توجد حلول إلا إذا جلس "نظام صنعاء" في حوار جاد مع أبناء الجنوب وتحت مظلة دولية، موضحاً أن الجنوبيين دخلوا الوحدة بدولة تشكل ثلثي مساحة اليمن وثلاثة أرباع الثروة.

ومن ناحية أخرى، حمل عضو البرلمان اليمنى "صلاح الشنفرة" عن مدينة الضالع جنوب اليمن السلطات مسئولية تدهور الأوضاع في المحافظة وذلك بعد مقتل ثلاثة مواطنين وجرح ثمانية في يوم ١٠ سبتمبر/أيلول، وذلك عندما فرقتهم قوات الأمن مستخدمة الرصاص الحي.

.. ومقتل ٨ سياح أسبان في هجوم انتحاري

في عملية إرهابية جديدة، قتل ٨ أسبان وسائقان يمنيان وجرح ١٢ آخرون، في هجوم انتحاري على معبد بلقيس بمأرب في ٢ يوليو/تموز.

وقد كشفت السلطات عن هوية الشخص الانتحاري الذي نفذ العملية ويدعى "عبده محمد سعد رهبته" من محافظة ريمه، وأن منفذ العملية ضمن خلية تتكون من عشرة أشخاص كانت وراء الهجوم الانتحاري على السياح الأسبان.

وقد قامت السلطات بعدة مداهمات للمشتبه فيهم، أسفرت عن مقتل أربعة من تنظيم القاعدة والمتورطين في التخطيط للهجوم الانتحاري على القافلة السياحية.

وقد اعتقل الأمن في ١٣ أغسطس/تموز عدداً من المطلوبين في أعمال إرهابية في منطقة موديا بمحافظة أبين، وقال مصدر أمنى إن عملية اعتقال العناصر جاءت في إطار المتابعات الأمنية للعناصر الإرهابية التي تتهمها السلطات بالمسئولية في التخطيط والتنفيذ لعدد من الأعمال الإرهابية، ومن أحدثها الهجوم الانتحاري الذي استهدف الفوج السياحي الأسباني.

.. ومسلحون يختطفون صحافيا

تعرض الصحفي "عبد الكريم الخيواني" لعملية اختطاف من قبل مجموعة مسلحة بعد اعتراضه في أحد الشوارع الرئيسية في صنعاء في ٢٧ أغسطس/آب قبل إطلاق سراحه بعد الاعتداء عليه خلال يومين قضاها لدى خاطفين. وذكرت مصادر صحفية أن "الخيوانى" اختطف وكان إلى جانبه صحافيون كانوا خارجين من مقر صحيفة النداء الأهلية، واقتياد المسلحين "الخيوانى" إلى مكان مجهول.

وقد حمل الأمين العام لنقابة الصحفيين اليمنية الأجهزة الأمنية المسئولية عن سلامة "الخيوانى"، معتبراً ما حدث اختراق

للدستور والقوانين النافذة في اليمن.

وكانت محكمة البدايات المتخصصة قد أفرجت عن "الخيواني" منذ شهر يوليو/تموز، حيث كان يحاكم أمام ذات المحكمة بتهمة التواصل مع قائد التمرد في محافظة صعدة "عبد الملك الحوثي"، وأن "الخيواني" كان ينقل تعليمات من "الحوثي" إلى خلية من الحوثيين من ١٥ عنصراً اتهمتها السلطات بالتخطيط لاقتراف أعمال إرهابية في العاصمة صنعاء.

وقد أعلنت المحكمة تأجيل النظر في تلك التهم إلى ٢٠ أكتوبر/تشرين أول المقبل.

وقد أعادت حادثة الاختطاف المثيرة للجدل التي تعرض لها الصحفي الاتهامات التي توجه باستمرار لجهات أمنية في اليمن إلى دائرة الضوء، خاصة مع تأكيد "الخيواني" نفسه أن ما حدث له يدل على أن أجهزة أمنية بالدولة تقف وراء ذلك وتوقع أن يكون القادم أسوأ.

وزادت نقابة الصحفيين على ذلك باعتبار الجهات الأمنية متواطئة فيما أسمته بجريمة الاختطاف والاعتداء، خاصة بعد مسارعة الجهات الأمنية إلى نفي حادثة الاختطاف التي تعرض لها الخيواني في قلب العاصمة صنعاء، وعلى مرأى من صحفيين ومواطنين كانوا قريبين من مكان وقوعها.

وذكرت النقابة أن إجمالي حالات الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون في اليمن عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ والنصف الأول من ٢٠٠٧م، بلغت ٣٤٥ حالة، توزعت ما بين منع إصدار وطباعة الصحف وحجب المواقع الالكترونية.

الكويت

توقيف وملاحقة ثلاثة صحفيين في قضايا رأي

أفرجت النيابة العامة في ٢١ أغسطس/آب عن الصحفي "بشار الصايغ" المعتقل لدى جهاز أمن الدولة منذ ١٨ أغسطس/أب للتحقيق معه في تهمتي المساس بالذات الأميرية ومخالفة قانون المطبوعات والنشر، بعد أن نشر موقع إلكتروني يديره على شبكة الإنترنت "تعليقاً ماساً بأمير البلاد".

وجاء قرار النائب العام بعد تأكده من عدم ثبوت التهمتين الموجهتين "للصايغ"، وبعد أن قادت تحريات مباحث أمن الدولة إلى أن من كتب التعليق مواطن آخر في العقد الثاني من عمره تم اعتقاله في ٢٠ أغسطس/آب.

وبدورها نفت وزارة الداخلية في بيان صدر عنها في ٢١ أغسطس/آب صحة ما نشر بشأن اختطاف الصحفي معتبرة أن إلقاء القبض عليه تم وفقاً للقانون وبناء على الأمر الصادر عن النيابة العامة، وأنه لقي معاملة حسنة أثناء التحقيق معه.

وأوردت تقارير صحفية تأكيد محامي "الصايغ" أن الاتهامات المنسوبة لموكله غير صحيحة، بحيث لم يصدر عنه أي مساس بالذات الأميرية، وقانون المطبوعات لا ينطبق على المواقع الإلكترونية، وأضاف أن التحقيق مع "الصايغ" في جهاز أمن الدولة دار حول صلته بالموقع الإلكتروني الذي يديره وصلته بالمتهم الآخر الذي كتب تعليقاً احتوى مساساً بالذات الأميرية.

..وتعرض ثلاثة مصريين للتعذيب على أيدي رجال الأمن

تفجرت مؤخراً قضية تعرض ثلاثة عمال مصريين في دولة الكويت للتعذيب في الاحتجاز على أيدي رجال الأمن، وقد ساهم في زيادة حدة الأزمة رفض الضباط المثول للتحقيق في التهمة الموجهة إليهم بالاعتداء على المحتجزين باستخدام حامض الكبريتيك الحارق، وكذا رفضهم المتكرر لتنفيذ قرارا النيابة العامة بالإفراج عن المحتجزين، ومحاولتهم لترحيلهم كوسيلة لإغلاق ملف التحقيق، وهو ما أفشلته البعثة المصرية.

وقد أصدرت المنظمة بياناً في هذا الشأن، أدانت فيه الواقعة التي اعتبرتها انتهاكاً مؤسفاً لاتفاقية مناهضة التعذيب، ويتعارض وما تحظى به الكويت من مكانة لأسبقيتها بين بلدان الخليج في الانضمام للاتفاقيات الدولية.

وأعربت "عن بالغ أسفها لما جرى نشره من كتابات استهدفت التأثير سلباً في موقف الرأي العام المناهض للتعذيب، وتضمنت تبريراً لممارسة التعذيب باعتباره ظاهرة قائمة في بلد الضحايا. ورحبت بقرار النيابة العامة الكويتية التحقيق مع المتهمين".

وفي هذا السياق، جددت المنظمة "مطالبتها للحكومات العربية باحترام تعهداتها والتزاماتها النابعة عن انضمامها للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، وطالبتها بإعلان إدانتها لهذه الظاهرة الخطيرة، كما طالبتها بالانضمام للبروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية.

الوفورات النفطية الخليجية خطوة في طريق التكامل العربي

منطقة الخليج تزخر بالفوائض النفطية الهائلة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي عليه، وتلك الدول صاحبة الفائض المالي تنقصها خطط الاستغلال الكفء، مما يمكنها من الدخول في مشروعات مشتركة مع الدول العربية الأخرى التي ينقصها التمويل لإتمام خططها التنموية.

ومن شأن هذا التعاون أن يقوم بدوره بتمكين الدول العربية الفقيرة من تجنب الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية التي تملي عليها شروطاً تخدم مصالح الدول الرأسمالية الكبرى، وتبقيها محصورة داخل الارتباكات الفردية كأزمة الديون وغيرها من الأزمات التي تربطها بالدول الكبرى، والتي تستعصي معها محاولات التكامل العربي، وبهذا يكون النفط صاحب فضل في انتشال الدول العربية من بؤرة التفكك والتبعية ووضعها على طريق الاستقلال الاقتصادي والعمل المشترك، مما يمكنها من التعامل مع العالم الخارجي من منطلق الندية والتكافؤ.

أولاً.. كيفية توظيف الطفرات النفطية

يشهد الوطن العربي في الوقت الراهن طفرة نفطية تعد الرابعة من نوعها، بدأت قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١؛ حيث تعود موجة الصعود هذه إلى العام ٢٠٠٠ بارتفاع سعر البرميل من ١٧,٥ دولار للبرميل في عام ١٩٩٩ إلى ٢٧,٦ دولار، واستمر الصعود في السنوات التالية حتى تجاوز السبعين دولاراً للبرميل.

وقد ألقت تلك الارتفاعات العالمية بظلالها على قيمة الصادرات النفطية العربية، والتي تجاوزت قيمتها جميع التوقعات بصورة فارقة.

لعل هذا يرجع إلى عدة أمور كان على رأسها المخاطر الجيو سياسية في المنطقة، التي تهدد بهبوط الإمدادات النفطية، فعلى سبيل المثال فإن الوضع في العراق يعطل ما يقرب من ١١٢,٥ مليار برميل من التدفق للأسواق، كما أن مواجهة أمريكية – إيرانية ستهبط بالمعروض بمعدل ٢,٥ مليون برميل يومياً، وليست هناك أي جهة أخرى تعوض هذا النقص، وهو ما سيقود إلى رفع الأسعار لأعلى من مستوياتها الحالية، علاوة على أن العمليات الإرهابية التي طالت السعودية أثارت المخاوف من عدم انتظام تدفق النفط من أكبر دولة مصدرة له، وكانت اتجاهات توظيف تلك الطفرات النفطية في دول الخليج بدءاً من أول طفرة إلى الحالية كالتالي:

أ- في الاقتصاد الداخلي

اتجهت دول الخليج نحو الإقبال على زيادة رفاهية الأفراد، من خلال زيادة الاستيراد الاستهلاكي، فقد قفزت الواردات من ٩,٦ مليار دولار عام ١٩٧٣ إلى ٢٣,٨ مليار دولار عام ١٩٧٦ في الطفرة الأولى بما يعادل ١١٠% سنوياً، مما أدى إلى تدهور العملات الخليجية واستنزاف تلك العوائد دون جدوى، من خلال لجوء الدول الرأسمالية الكبرى إلى عدة وسائل مثل طرح كميات كبيرة من الذهب في الأسواق الدولية مع الضغط المستمر لرفع أسعاره، وهو ما يسمى بـ"مصيدة الذهب"، وبالفعل فقد تدفق أكثر من ٣٠٠ طن ذهب في عام ١٩٧٧ للدول النفطية، ثم انهارت أسعاره لتخلف خسائر لهذه الدول، كما ضغطت الدول الرأسمالية على الدول النفطية لشراء الأسلحة بلا مُبرر، فيما توجهت الفوائض نحو شراء أوراق مالية نتيجة محدودية الاستثمارات العينية، ليرتفع الطلب على الأسهم مسبباً أزمات مثل أزمة سوق المناخ في الكويت.

كما أن الدول التي لجأت إلى وضع خطط للتحديث وتنويع النشاط الاقتصادي كالسعودية والكويت والإمارات وقطر، كان الملاحظ على خططها أنها ليست ذات جدوى اقتصادية؛ حيث لم تتمكن من تغيير الهياكل الاقتصادية؛ إذ أنفق بشكل مبالغ فيه على تطوير البنية التحتية دون أن يرتبط ذلك بضخ استثمارات تستفيد من هذه البنية؛ فاستراتيجية التصنيع السعودية على سبيل المثال توسعت بأكثر مما ينبغي في الصناعات البتروكيماوية، وهو ما يعتبر تأكيداً لمعالم التشوه القائم في هيكلها الإنتاجي (الريعي أساساً).

ب- في الاقتصاديات الإقليمية والعالمية

ظلت محاولات الدول الغربية لامتصاص تلك الفوائض مستمرة في آليات نظامها الاقتصادي تحت دعوات مرغوبة لدى الطرف العربي كإيجاد مراكز ثقل في الاقتصاديات العالمية، وبالفعل اتجهت الفوائض لتحقيق هذا الوهم في شكل شراء أسهم الشركات الغربية أو استثمارات مباشرة، وقد تراوحت تقديرات الأموال العربية في الخارج بين ٨٥٠ مليار دولار و١٥٠٠ مليار دولار.

وبمجرد أن تراكمت الفوائض النفطية العربية في البنوك الأمريكية والأوربية، تعرضت العام تلو الآخر لتآكل مقصود من جانب الدول الكبرى؛ والتي أعلنت إضافة إلى ما سبق أنها لن تسمح بأن تستثمر

الأموال العربية في القطاعات الحساسة المؤثرة في الأمن القومي، وظلت الأرصدة النفطية المودعة والمستثمرة في هذه الدول تحت تهديد ثلاثة أخطار:

(١) تدهور أسعار صرف العملات الرئيسية، نتيجة ربط النفط بالدولار الأمريكي، مما دفع الأمريكيين للشعور بحالة من اللامبالاة تجاه الارتفاعات المستمرة لأسعار النفط، كما دفع بالقيمة الحقيقية للعوائد إلى الانخفاض.

(٢) التضخم في الدول الرأسمالية الكبرى وأثره على الأرصدة والودائع والمعاملات التجارية الخارجية..

(٣) احتمالات المصادرة والتجميد في سباق الصراع العالمي والإقليمي.

ونتيجة لتلك المخاطر، زادت الخسائر العربية الدفترية لأكثر من ١٠٠ مليار دولار خلال الشهور الثلاثة اللاحقة لحادثة ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، إضافة إلى أنه أيضاً في العادة تستثمر حكومات دول الخليج العربي فوائضها النفطية في أذونات الخزانة الأمريكية مما يساعد في تمويل العجز التجاري الأمريكي.

وهذا الوضع لم يتغير بشكل مؤثر في ظل الطفرة الحالية المستمرة منذ أكثر من أربع سنوات؛ حيث قدر معهد التمويل الدولي أن إجمالي إيرادات صادرات دول مجلس التعاون الخليج الست بلغت ١,٥٤٢ تريليون دولار في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦، وقد تم استغلالها كالتالي: حوالي تريليون دولار خصص للواردات، وحوالي ٥٤٢ ملياراً دخلت أسواق رأس المال العالمية وأسهمت في زيادة ما بحوزة دول المجلس من أصول أجنبية، وما يقرب من حوالي ٣٠٠ مليار ذهبت إلى الولايات المتحدة، بينما ذهب حوالي ١٠٠ مليار دولار إلى أوروبا ونحو ٦٠ ملياراً إلى آسيا، وفى النهاية فالأموال التي تجنيها الدول المصدرة للنفط تذهب إلى الدول الصناعية، وما تبقى وهو ضئيل تم استثماره- داخليا- في قطّاع العقارات والقطاع المالي والسياحة، وفى رفع كفاءة قطاع النفط نفسه.

وهو الأمر الذي أظهر مدى الخلل في تدني معدلات الاستثمارات في الدول العربية النفطية في الوقت الذي شهدت فيه معدلات ادخار مرتفعة؛ حيث تشير بيانات البنك الدولي إلى أن معدل الادخار في عام ٢٠٠٣ نحو ٤٥% و ٤٢% و٣٤% في كل من الجزائر والسعودية وعمان، في حين أن معدل الادخار العالمي ٢١% ، ولكن بالنظر إلى معدل الاستثمار الحقيقي لهذه الدول نجده يقل بكثير عن المتوسط العالمي، فقد بلغ ١٩% و ١٦,٥% و ١٤% في نفس الثلاث دول التي تجاوز فيها معدل الادخار المعدل العالمي بكثير.

ثانيا توظيف الوفورات ومدى جدواه للتنمية العربية

كان من المفترض أن يكون النفط عاملاً إيجابياً في المسيرة التنموية، ولكن لم تؤثر تلك الطفرات في تحسين الوضع الاقتصادي الخليجي والعربي بوجه عام؛ فقد كان من المتوقع أن تسهم في تجاوز واقع التخلف من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد وتمويل بناء اقتصاد شامل متقدم يعتمد على بنية تحتية متطورة وحديثة، وذلك انطلاقاً من أن النفط هو أكبر مورد للإيرادات، فقد ساهمت عوائده بنصيب الأسد من إجمالي الإيرادات الحكومية في الدول العربية.

ويلاحظ أن دول الخليج المصدرة للنفط باستثناء البحرين، قد حققت معدلات نمو في ناتجها المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية وبالدولار أعلى من المتوسط العربي العام البالغ ٢١,٤% في العام ٢٠٠٥، في حين حققت باقي الدول العربية معدلات معتدلة ومنخفضة.

ثالثا: كيفية توظيف الوفورات النفطية بشكل مجد في التنمية في إطار تكامل عربي

للنهوض بالمشروع التكاملي الذي استمرت محاولات تحقيقه لأكثر من نصف قرن، يتعين مجابهة المشكلة الأساسية التي تواجه الدول العربية، وهى تحقيق تنمية حقيقية مستندة على قاعدة متنوعة من الإنتاج ذات كفاءة وفاعلية تقوي من قدرتها على مجابهة الصدمات الخارجية.

ولتحقيق ذلك، لابد من استغلال التنوع في عناصر الإنتاج والموارد فيما بينها، فهناك دول فقيرة بالموارد المالية وغنية باليد العاملة كمصر والأردن والمغرب وتونس ولبنان وجيبوتي، ودول أخرى غنية بالموارد المالية وباليد العاملة كالجزائر وإيران وسوريا واليمن، ودول غنية بالموارد المالية ومستوردة لليد العاملة كدول الخليج وليبيا.

وبالاستخدام الأمثل لتلك التوليفة يمكن توظيف العائدات النفطية في تحقيق انطلاقة تنموية كبيرة، وتعزيز التعاون العربي والتكامل الإقليمي، لاسيما مع وجود توقعات بنمو عائدات دول مجلس التعاون النفطية لتصل إلى ما يزيد على ٥ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٣٠ .

وفى السياق، يمكن اقتراح إستراتيجية تقوم على محورين: **أولهما**، أن تكون

إستراتيجية موجهة للوفاء بالاحتياجات الإنتاجية للقطاع النفطي لضمان استمرارية الفوائض النفطية، وذلك من خلال الارتقاء بإنتاجية القطاع وتقليل المخاطر التي يتعرض لها وبالتالي الحفاظ عليه وعلى نموه.

وثانيهما العمل على بزوغ نمط جديد من الإنتاج يخرج عن كل ما هو تقليدي إلى نمط جديد كلى جماعي عربي، وهو ما يستلزم التالي:-

١- إقامة مشروعات عربية مشتركة قائمة على أساس تفاوضي تحقق التقاء المنافع القطرية والقومية، من خلال مبدأ التخصيص وتقسيم العمل، الذي يحقق الاستفادة من المزايا النسبية والمطلقة التي تتمتع بها الدول العربية المشتركة في الإنتاج، وعادة ما يأخذ هذا التعاون شكل شركات قابضة، لأنها تسعى إلى إنشاء شركات تابعة لها في باقي الأقطار العربية، مما يحقق أكبر قدر من التشابك الاقتصادي والتكامل بين الأنشطة الاقتصادية في المنطقة.

٢- التسويق العربي المشترك بين الدول المشتركة في ميزة نسبية في قطاع ما، وذلك انطلاقا من أنه لا جدوى للإنتاج طالما لم ترافقه حملات تسويقية ضخمة تروج له، ويجب أن يكون التسويق قائماً على تطوير الاحتياجات والارتقاء بالرغبات، حيث إننا في عصر تزداد فيه مخاطر تقادم المشروعات وفقدها اقتصادياتها نتيجة التكنولوجيات الحديثة.

رابعا: معوقات التوظيف المجدي

أمام هذه الصورة يستلزم الأمر التنويه إلى وجود العديد من التحديات التي تعوق إستراتيجية التكامل، ومن هذه التحديات:

* غياب التشابك بين القطاعات الاقتصادية والاعتماد على قطاع واحد رئيسي، وهو ما تولد عنه خلل في الهيكل التجاري والذي يعد المرآة العاكسة للهيكل الإنتاجي، فالصادرات العربية تتصف بدرجة عالية من التركيز السلعي لهذا القطاع في شكل خامات أولية.

*في ظل زيادة الانفتاح، تحركت معظم الدول العربية لتدعيم علاقاتها الاقتصادية بطريقة مكثفة مع أطراف دولية غربية، وذلك من خلال إقامة هياكل تنظيمية ثنائية أو جماعية.

ويلاحظ على توجهات الدول العربية تجاه العالم الخارجي بأنها تأتى في إطار عمليات الاستقطاب الاقتصادي بعيداً عن مسيرة التعاون والتكامل، كما أنها تحرك بقوة وفاعلية في حين نجد التوجهات العربية- ليست بنفس القوة، إنما تتصف بتدنى العلاقات التجارية البينية.

* غياب آليات السياسة التكنولوجية، في الوقت الذي يعجز فيه أي اقتصاد على النهوض إلا بوجود آليات للسياسة التكنولوجية، فهناك تباين حاد بين المنطقة والعالم المتقدم على المستويين التقني والمعرفي.

* حالة اللاستقرار لدى الاقتصادات العربية، والناتجة عن تشتت الروئ القيادية، والتي يغيب عنها مدخل التخطيط اللازم للوصول إلى هدف الاندماج والتكامل، وإقامة اقتصاد قائم على أساس تنظيم هياكل القطاعات الرئيسية "نفط وصناعة وزراعة وتجارة"، مما أفقد المنطقة فكرة التكافؤ المعتمدة عليها العلاقة الاقتصادية العالمية المتبادلة، وجعلها أسيرة على نحو كبير للتبعية للاقتصادية العالمية المتبادلة.

* لا تزال عوامل تشجيع التكامل تميل إلى الأسلوب الخطابي والعاطفي بإعطاء وزن مبالغ فيه لعوامل الترابط التاريخية والاعتبارات الثقافية ومواجهة مشاكل داخلية ومخاطر خارجية متشابهة، وتلك العوامل فقدت بريقها في ظل اعتماد التكامل على فكرة تبادل المصالح.

* عدم وجود بنية تحتية هيكلية مشتركة قادرة على تحقيق الربط المتكامل بين شعوب المنطقة وعلى تذويب الحدود القائمة بين الأسواق وتحويلها إلى سوق واحدة تستوعب كافة المنتجات، وتوفر نظم الإتاحة التمويلية والتواجد الانتشاري للبنوك، وتوفير الكوادر البشرية التي تشكل فريقا معولماً قادراً على مواجهة احتياجات الإنتاج المشترك.

* ضرورة التحرر من الضغوطات التي تفرزها التبعية للدول الأجنبية، ومن ضغوط المديونية الخارجية التي أصبحت نسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالي ٣٦,١% وقيمة خدمتها ١٤٩,٣ مليار دولار، وهى التي تبقيها على علاقة مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

وأخيراً.. فإنه بالقضاء على تلك المعوقات التي تحول دون التوظيف الجدي للوفورات النفطية في إطار التكامل، يمكن الانتقال من طفرة الموارد النفطية إلى تكتل اقتصادي ذي طابع ارتقائي تفعلي وتوازني متصل بتحالفات إستراتيجية في مجالات: الإنتاج، التسويق، التمويل، الكوادر البشرية، وتوفير بنية تحتية.

تغير المناخ .. المخاطر والتحديات

مازالت قضية تغير المناخ تفرض نفسها وبقوة، مع ازدياد المخاوف والترقب الدولي لآثاره الوخيمة، ففي لندن على سبيل المثال، تجمع قرابة ٢٠٠ ناشط بيئي واجتماعي من شتى أنحاء العالم لمناقشة القيام بحملة عالمية لمواجهة تغير المناخ، وبمشاركة برلمانيين أوروبيين وممثلي أحزاب سياسية ومنظمات دولية.

المشاركون في هذا المؤتمر اهتموا بالتخفيف السريع من انبعاثات غازات "الدفيئة" التي سببت المشكلة، وخصوصاً ثاني أكسيد الكربون الناتج عن حرق الوقود الأحفوري مثل النفط والفحم.

وكان إعلان الأمم المتحدة للألفية قد نص على أن تغير المناخ هو من أسوأ التهديدات التي تواجه البشرية، وقدمت دول مثل بريطانيا أهميته علي محاربة الإرهاب، كما اعتبرته المعاهد البيئية الدولية أولى من أي مشكلة عالمية أخرى باعتبار أن تغير المناخ سيلحق الضرر الكبير بالاقتصاد والزراعة والأمن المائي في العالم، وسوف يصبح أكثر من ٢٠٠ مليون شخص لاجئين مناخيين بسبب ارتفاع مستوى البحار، وهو ما يفوق عدد اللاجئين السياسيين.

وفي مصر وحدها يتوقع أن يكون هناك ١٤ مليون لاجئ مناخي، وتتوقع الأمم المتحدة أن يعاني نحو ٤ بلايين شخص من نقص المياه بحلول سنة ٢٠٨٠، وتقدر منظمة الصحة العالمية أن نحو ١٥٠ ألف شخص يموتون كل سنة من تأثيرات تغير المناخ، وفي العالم العربي سوف يتأثر عشرات الملايين، وعدد أكبر بصورة غير مباشرة، إذ يهدد تغير المناخ الزراعة والموارد المائية الشحيحة أصلاً.

وتقدر لجنة الأمم المتحدة لتغير المناخ أن أمام الأسرة الإنسانية ٨ سنوات فقط لاتخاذ قرار حاسم، وإلا فسيكون من المكلف والصعب جداً علي الاقتصادات الدولية أن تقوم بما هو مطلوب منها.

وتفيد تقديرات الاتحاد الأوروبي أن هناك حاجة إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة العالمية بنسبة ٢٠% بحلول عام ٢٠٢٠، ومن ثم بنسبة ٥٠% بحلول ٢٠٥٠، لإبقاء تغير درجة الحرارة في حدود درجتين مئويتين وتجنب تغيرات مناخية كارثية.

ووفق تقرير عن مؤتمر لندن، فلم يحضره إلا مشارك واحد من الوطن العربي، ويتساءل التقرير عن سر غياب العالم العربي في الكفاح ضد تغير المناخ، ويري أن بعض الحكومات العربية تعيق مناقشة قضية المناخ في جامعة الدول العربية لآثارها على الاقتصاد والتنمية، أو ربما لأن للمنطقة أولويات أخرى تقلقها مثل الصعوبات الاقتصادية أو الوضع السياسي غير المستقر في الشرق الأوسط.

ويري التقرير أنه مهما يكن، لا يمكن السماح لهذا الواقع بأن يستمر. فالتهديدات المترتبة علي تغير المناخ والحاجة الملحة إلى مواجهتها تتفوق علي أي مشكلة أخرى. ولأن تغير المناخ يفاقم مشاكل الفقر والأمن المائي، فمن غير المجدي العمل على معالجة هذه المشاكل من دون التصدي لتغير المناخ أولاً.

وفي المنطقة العربية، سينصب الأثر الرئيسي لتغير المناخ على الأراضي الزراعية. وإذا كان تغير المناخ كما يرى الباحثون في هذا المجال هو مسئولية البلدان المتقدمة التي بنت صناعتها واقتصادها علي حرق الوقود الأحفوري، ولكن ستبقى المشكلة في أن البلاد المنتجة للنفط يجب أن تتحمل مسئولية حقيقية، فمن أصل ٢٢ بلداً عربياً، هناك ١١ بلداً منتجاً للنفط، ٤ منها هي من البلدان العشرة الرئيسية المصدرة للنفط في العالم.

ويجب عند طرح نقطة مسئولية الدول المنتجة للنفط ألا يتم إغفال حق الدولة في التنمية واستغلال مواردها، وهو ما يعد السبب الرئيسي في مشكلة تفعيل اتفاق كيوتو لخفض الاحتباس الحراري.

كما يرى المتخصصون في المجال أن التصدي لتغير المناخ لا يعني أن البلدان الغنية بالنفط في المنطقة سوف تخسر مواردها لعدة عوامل:

أولاً: قد تصبح عواقب تغير المناخ أكثر كلفة للاقتصاد من فوائد النفط، فمصر سوف تخسر أكثر من ٣٠ % من زراعة الحبوب وسوف تغمر المياه ٢٠% من دلتا النيل إذا ارتفع مستوى البحر المتوسط متراً واحداً.

ثانياً: أن المنطقة العربية غنية أيضاً بموارد الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وهي نظيفة وغير مستنفدة.

ثالثا: حل مشكلة المناخ لا يعني التوقف عن استعمال الوقود الأحفوري، وإنما فقط يجب العمل على خفض استخدام النفط بنسبة ٥٠% بحلول عام ٢٠٥٠، وأن الدخل الحقيقي للدول المنتجة قد يزداد مع استمرار ارتفاع أسعار النفط الذي هو سلعة محدودة، وإذا خفضت البلدان النفطية استهلاك النفط فسوف يطيل عمر مواردها ويكون اقتصادها أكثر استقراراً.

السودان

المنظمة تطالب السلطات السودانية بالإفراج عن مبارك المهدي ورفاقه

تتابع المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ القلق قيام السلطات السودانية باعتقال "مبارك المهدي" رئيس حزب الأمة (الإصلاح والتجديد)، و"عبد الجليل الباشا" رئيس الجهاز التنفيذي للحزب في منتصف يوليو/تموز الماضي، وقد ربطت المصادر الصحفية بين اعتقالهما وبين اتهام السلطات لهما بالسعي لتدبير عمل انقلابي واتهام الحزب بدعوى أنه متورط في مؤامرة تخريبية تستهدف قلب نظام الحكم واغتيالات سياسية لزعزعة استقرار البلاد.

وقد علمت المنظمة أنه لم توجه للمذكورين أية اتهامات رسمية، ولم يجر تقديمهما للقضاء، ومنعت السلطات عنهما الاتصال بأهلهما والمحامين.

وتطالب المنظمة بالإفراج عن المذكورين، خاصة وأنه لم تثبت في حقهما اتهامات رسمية، أو تقديمهم إلى المحاكمة أمام قاضيهم الطبيعي في حال تقديم اتهامات وثبوتها. كما تطالب المنظمة السلطات بضمان حق المذكورين في تلقي زيارة أهلهم والاتصال بالمحامين.

الأردن

إساءة معاملة السجناء وانتشار الظاهرة دون عقاب

أعلنت منظمة هيومن رايتس ووتش تقريرها عن زيارة ميدانية لإحدى بعثاتها لسجون أردنية في نهاية أغسطس/آب إثر زيارة استغرقت أسبوعين للملكة الأردنية، وكانت هذه الزيارة قد شملت مركز إصلاح وتأهيل الموقر، ومركز إصلاح وتأهيل سواقة، ومركز إصلاح وتأهيل السلط، ومركز وإصلاح وتأهيل قفقفا، ومركز وإصلاح وتأهيل العقبة، ومركز احتجاز المخابرات العامة.

وجاء في التقرير أن السجناء يتعرضون بشكل روتيني للضرب غير القانوني الذي يتحول في بعض الأحيان إلي تعذيب، ويضرب الحراس السجناء بالأسلاك الكهربائية والعصي ويعلقونهم في أصفاد معدنية لساعات.

وقد أعد التقرير بناء على مقابلات مع أكثر من ١٠٠ سجين في مقابلات انفرادية في السجون الخمسة على مدى الأسبوعين الأخيرين من أغسطس/آب.

وكان اللافت للانتباه في ٢٢ أغسطس/آب قيام مسئول أمني بسجن سواقة بالاعتداء بالضرب على معظم السجناء البالغ عددهم ٢١٠٠ سجين، كما عاقبهم لحى وشعور كل النزلاء، ومنهم سجناء إسلاميون متدينون يلتزمون بتربية لحاهم، وذلك بقصد إهانتهم.

وقد أوقفت الحكومة الأردنية مدير السجن عن عمله في ٢٧ أغسطس/آب دون تقديمه للمحاكمة، وقد توفي من جراء عملية الضرب التي تعرض لها سجناء سواقة السجين "علاء أبو طير" بسبب التعذيب الذي تعرض له.

وورد في التقرير أن سجن قفقفا توجد به زنازين للعقاب والتأديب في القبو، ولا يصلها هواء طبيعي وظروفها الصحية غير مناسبة، ويقول السجناء أن ظروف السجن أثرت علي صحتهم النفسية.

وفي زيارة مركز احتجاز دائرة المخابرات العامة، انتهت أبحاث هيومن رايتس ووتش إلى أن محتجزي دائرة المخابرات العامة يتم اعتقالهم عادة دون مراعاة حقوقهم الأساسية في المحاكمة، ولا يحصل كل المحتجزين على زيارة أثناء أول أسبوع من الاحتجاز، ويتم وضع المساجين في الحجز الانفرادي طول بقائهم في سجن دائرة المخابرات العامة.

وتطالب المنظمة السلطات الأردنية بالتعاطي مع ما يرد في تقارير منظمات حقوق الإنسان فيما يخص السجون، والتحقيق في الشكاوى والانتهاكات المتكررة في السجون، وفتح تحقيق مستقل في مقتل سجناء من جراء التعذيب، وتقديم المسئولين للمحاكمة وتفعيل رقابة القضاء على السجون.

مصر

المنظمة تستنكر القرار الصادر بحل جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان

تعرب المنظمة عن صدمتها البالغة للقرار الصادر بحل جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.

وتعتبر المنظمة أن هذ القرار الذي يأتي بعد شهور قليلة على إغلاق دار الخدمات النقابية والعمالية، يعكس تصعيداً خطيراً ويمثل مؤشر غير إيجابي على موقف السلطات من منظمات المجتمع المدني المستقلة.

وتطالب المنظمة السلطات بإعادة النظر في هذه الإجراءات التي من شأنها تقويض عمل منظمات المجتمع المدني وعلى

الأخص منظمات حقوق الإنسان.

وترى المنظمة أن مخالفة قانون الجمعيات الأهلية إن وجدت، لا تستدعي حل الكيان القانوني والمؤسسي، كما أن قرار حل الجمعية ينتهك حريات التنظيم وتكوين وعمل الجمعيات الأهلية، ويمثل إخلالاً بالتزامات مصر الدولية الواردة بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وطالبت المنظمة بإتاحة حرية العمل والحركة للمنظمات الأهلية، وخاصة الجمعيات التي باتت تلعب دوراً مؤثراً في كشف انتهاكات حقوق الإنسان.

من ناحية أخرى، فاجأ وزير التضامن الاجتماعي الرأي العام بقراره تعديل المادة ٩٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الحالي التي تنظم حل الجمعيات، بحيث أصبح بيد الإدارة تصفية الجمعية المنحلة وأموالها قبل صدور حكم قضائي نهائي بتأييد قرار الإدارة حل أي من الجمعيات.

.. وتجاوزات بأقسام الشرطة والمنظمة تطالب بتفعيل المحاسبة

كشفت وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان عدداً من الوقائع المتتابعة على مدى الأسابيع الماضية تتعلق بإساءة معاملة بعض رجال الشرطة لمواطنين والتعذيب بحق البعض الآخر مما أدى لوفاة بعض الضحايا. ففي قسم شرطة سيوة الحدودى تم تعذيب كل من "يحيى بعد الله عتوم" و"مصطفى بكري محمد" و"أحمد إبراهيم سنوسي" حيث تم تعذيب الأول وحرق بالنار في أجزاء متفرقة من جسده كما جرى الاعتداء بالضرب على الثاني والثالث وقد جرى إجبار الأول على مغادرة البلاد إلى أن تمكن العودة وتقديم شكوى للنيابة العامة التي قامت بالتحقيق مع الضباط المتهمين وقامت وزارة الداخلية بإيقافهم عن العمل والمنظمة ترحب بالإجراءات المتخذة ضد المتهمين.

وفي حالة أخرى تعرض المواطن" نصر أحمد عبد الله الصعيدي" للتعذيب داخل قسم شرطة المنصورة بمحافظة الدقهلية شمال القاهرة، وكان اللافت أنه احتجز كرهينة حتى يسلم شقيقه نفسه للشرطة، وهناك حالة أخرى لطفل يبلغ عمره ١١ عاماً تم القبض عليه واحتجازه بقسم شرطة المنصورة مما أدى لوفاته بشبهة التعذيب، فضلا عن حالة أخرى لمحامي تعرض للضرب بقسم شرطة شبرا الخيمة بالقليوبية.

وتعليقا على هذه الحالات التي تم رصدها تقول وزارة الداخلية بأن هذه الانتهاكات فردية ولا تعبر عن أسلوب الوزارة والشرطة وأن المتهمين يخضعون للتحقيقات الإدارية ولدى النيابة العامة. وفي سياق متصل كثفت النيابة العامة من التفتيش والمرور المفاجيء على بعض أماكن الاحتجاز كأقسام الشرطة والسجون، وأفضت هذه الحملات المفاجئة عن ضبط عدد من المخالفات تتمثل في إحتجاز مواطنين دون سند قانوني ودون عرضهم على النيابة العامة في المواعيد القانونية.

وكان النائب العام طالب أعضاء النيابة بمباشرة التفتيش على أقسام الشرطة في يوليو/تموز الماضي، وفي سياق آخر تواصل محكمة جنايات الجيزة محاكمة الضابط "إسلام نبيه" المتهم بتعذيب مواطن وهتك عرضه. بينما برأت محكمة جنايات القاهرة في الثالث من سبتمبر/أيلول الماضي أحد الضباط من التهم المنسوبة إليه بتعذيب مواطن مما أفضى لموته، بينما يخضع عدد من ضباط الشرطة المنسوب إليهم اتهامات بالتعذيب أو سوء المعاملة لتحقيقات النيابة العامة.

وترحب المنظمة بالإجراءات المتخذة من قبل وزارة الداخلية للتحقيق مع ضباط الشرطة المتهمين بمخالفة القانون كما ترحب بإجراءات النيابة العامة وتفعيل دورها في مراقبة أماكن الإحتجاز وبدورها في المحاسبة وتطالب المنظمة بمراجعة قانون العقوبات والإجراءات القانونية لتشديد العقاب في حالة ثبوت جريمة التعذيب أو إساءة المعاملة.

.. والمنظمة تدعو لوقف المحاكمة العسكرية للمدنيين

تواصل السلطات نظر القضية المعروفة باسم "ميليشيات الأزهر"، المتهم فيها أربعون من قيادات الجماعة بينهم "محمد خيرت الشاطر" نائب المرشد العام للجماعة أمام المحكمة العسكرية، وتحظر المحكمة السماح للمراقبين المحليين والدوليين بمراقبة سير المحاكمة كما تحد من حضور المحامين للجلسات وتمنع ذوي المتهمين من متابعة سير القضية، وهو الأمر الذي ينتهك علنية المحاكمة كشرط من شروط المحاكمة العادلة، فضلاً عما يمثله إحالة المدنيين على غير قاضيهم الطبيعي فمثلاً في المحكمة العسكرية من انتهاك فادح للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة والتي يكفلها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه الحكومة المصرية.

وعلى صعيد آخر، ألقت الشرطة القبض في ١٧ أغسطس/آب على د."عصام العريان" القيادي بجماعة الإخوان المسلمين و١٥ آخرين من قيادات جماعة الإخوان كانوا موجودين في منزل المهندس "نبيل مقبل" أحد قيادات الجماعة، وجرى تفتيش منازل المقبوض عليهم في غيبة منهم، ومصادرة أجهزة الكمبيوتر الموجودة في منازلهم، وحبسهم بتهمة الانتماء لجماعة محظورة، وقيام نيابة أمن الدولة بتجديد حبسهم مرة أخرى.

وقد تواصلت حملات القبض لكوادر جماعة الإخوان المسلمين في محافظات القاهرة ومطروح والدقهلية.

وتطالب المنظمة بإطلاق سراح المقبوض عليهم انطلاقا من احترام الحق في التجمع والحق في حرية إبداء الرأي والتعبير.

المغرب

المنظمة تطالب بإطلاق سراح معتقلين

طالبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات المغربية بإطلاق سراح المعتقلين على خلفية ما يعرف بجماعة "السلفية الجهادية" والذين تواصل اعتقالهم دون تقديمهم للمحاكمة أو إطلاق سراحهم، وكان خمسة من هؤلاء المعتقلين قد دخلوا في إضراب عن الطعام بسجن تولال بمدينة مكناس منذ الأول من سبتمبر/أيلول من أجل المطالبة بتسوية أوضاعهم والنظر في ظروف احتجازهم.

وكانت عائلات المعتقلين قد تواجهوا بشكوى للجمعية المغربية لحقوق الإنسان يتظلمون فيها من المعاملة السيئة التي يلقونها من إدارة السجن وتحريض السجناء الجنائيين للاعتداء عليهم.

وقد وجهت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان رسالة لوزير العدل للنظر في أوضاعهم ومطالبهم، وجاء في رسالة الجمعية أن هؤلاء المغربيين لم يحسم ملفهم بعد، فلا هم مع سجناء الحق العام حتى يستفيدوا من العفو الملكي والرخص الاستثنائية والإفراج المقيد، ولا هم محسوبون علي ملف ما يسمي بالسلفية الجهادية حتى يستفيدوا مما يستفيدون منه.

وتعلن المنظمة تضامنها الكامل مع مطالب الجمعية المغربية الداعية لفتح حوار مع المعتقلين للنظر في مطالبهم.

سوريا

أحكام إستثنائية بسجن ناشطين

أصدرت محكمة أمن الدولة العليا بدمشق في ٣٠ سبتمبر/أيلول أحكام بالسجن على ثلاث معتقلين وتراوحت هذه الأحكام بين السجن لمدة ٦ سنوات والسجن لمدة ١٥ عاماً، فقد قضت على "أحمد العجيل" بالإعدام وجرى تخفيف الحكم لاحقاً إلى السجن ١٢ عاماً بتهمة الإنتماء لجماعة الإخوان المسلمين استنادا إلى القانون رقم ٤٩ والذي يقضي بإعدام المنتمين للإخوان المسلمين. كما قضت المحكمة بذات الجلسة علي "إبراهيم محمد الطاهر" وهو يحمل الجنسية الأردنية بالسجن لمدة ١٥ عاماً بتهمة الإنتماء إلى تنظيم القاعدة. وحكمت على "نضال الخالدي" بالسجن لمدة ٦ سنوات بتهمة الانتماء لجمعية سرية تهدف لتغيير النظام.

كما قامت المحكمة باستجواب "محمد الغضي" و"محمد الدبس" وعدد آخر بتهمة الانتماء لجمعية سرية تهدف إلى تغيير كيان الدولة الاقتصادي والاجتماعي وأجلت محاكمتها لديسمبر/كانون أول.

وتطالب المنظمة بوقف إحالة المتهمين للمحاكمة إلى المحاكم الاستثنائية المنشأة بموجب قانون الطوارئ، وتطالب بتوفير محاكمة عادلة للمتهمين أمام القضاء الطبيعي المستقل.

السعودية

المنظمة تدعو لوقف مضايقة وملاحقة دعاة الإصلاح

وجه عدد من دعاة الإصلاح في السعودية نداء إغاثة إلى جماعات حقوق الإنسان والمدافعين عن الحريات في العالم للعمل على وقف الملاحقات الأمنية والقضائية والمضايقات والتهديدات على سلامتهم، والتي باتت تتبعها السلطات للتأثير على مواقفهم وحملتهم من أجل الإصلاح السياسي والديمقراطي.

وكان دعاة الإصلاح في المملكة قد تعرضوا خلال الأعوام الثلاثة السابقة للاعتقال والتحقيق والمحاكمة على صلة بنشاطهم في الدعوة إلى الإصلاح.

يشار إلى "عبد الله الحامد" قد يحال إلى المحاكمة من جديد على صلة بنشاطات لم ينخرط فيها، كما تعرض "متروك الفالح لمحاولات دهم في الطريق العام بما يهدد سلامته وأمنه. وتدعو المنظمة السلطات لوقف هذه الملاحقات فوراً، والتحقيق فيما جرى نشره مراراً عن هذه الملاحقات.

الأمين العام يشارك في الدورة السادسة لمجلس حقوق الإنسان

شارك أ."محمد فائق" الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في الدورة السادسة لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، وجاء في مداخلته أمام المجلس في ٢٤ سبتمبر/أيلول "تحت البند الرابع":

"تعرب المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن تقديرها لحجم الجهود التي بذلها المجلس اتجاه قضايا المنطقة خلال دورات انعقاده العادية وتخصيصه أربع دورات استثنائية لقضايا المنطقة في عامه الأول. وهو جهد يعبر عن اهتمام المجلس بقضايا المنطقة وأيضاً عن حجم ما تشهده هذه المنطقة من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. واسمحوا لي أن أضع أمام مجلسكم الموقر النقاط التالية:

أولاً : قلق المنظمة العميق حيال استمرار الوضع الخطير في إقليم دارفور وخاصة أعمال القتل والعنف ضد النساء ومشكلة اللاجئين، وتعثر جهود التسوية وتضخم دور لوردات الحرب. ومن المؤسف أن يتزامن هذا مع تردي أوضاع حقوق الإنسان في السودان ككل. والتي كان من مظاهرها استشراء الاعتقالات التعسفية وتجاهل الحقوق القانونية للمحتجزين، ومن أبلغ الأمثلة على ذلك اعتقال ٢٥ شخصاً بادعاء قلب نظام الحكم، وقد أرفقت لعناية المجلس مذكرة تفصيلية في هذا الشأن.

في اعتقادنا أنه لا يمكن حل مشكلة دارفور بمعزل عن حل سياسي شامل تشارك فيه جميع الأطراف في السودان وتنفيذ اتفاقية السلام الخاصة بالجنوب، كما أنه من الضروري وقف ظاهرة الإفلات من العقاب.

ثانيا : استمرار تدهور الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة جراء الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على المدنيين، والقتل المستهدف، والاعتقالات، والحواجز، واستمرار بناء جدار الفصل العنصري، والاستيطان. ويضاعف من خطورة الموقف فشل المجتمع الدولي في طرح أي أفق سياسي للتسوية، وتورطه في حصار غير إنساني لقطاع غزة. وصل إلى حد إعلان إسرائيل اعتبارها القطاع كياناً معادياً. لقد أدى ذلك إلى تعميق الانقسام في المجتمع الفلسطيني وتعنت إسرائيل إزاء مقترحات السلام العربية، أو الوفاء بمسئوليتها كقوة احتلال، وتطالب المنظمة مجدداً المجلس بتوفير الحماية للمدنيين، واعتبار قطاع غزة منطقة منكوبة ورفع الحصار عنه، وتوفير الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني، ومواصلة الجهود نحو إلزام إسرائيل بالقانون الدولي الإنساني لحين الوصول إلى تسوية وفق مبادئ الشرعية الدولية.

ثالثاً : قلق المنظمة العميق من التدهور المتواصل للأوضاع الإنسانية في العراق، والاعتداءات الكثيفة على المدنيين من قتل وتدمير المنشآت المدنية، وإقامة الحواجز والتطهير العرقي والطائفي والاعتقال التعسفي، وتورط سلطات الاحتلال والحكومة العراقية في تأجيج الطائفية، وتقاعسهما عن توفير المتطلبات الأولية للحياة، وتناشد المنظمة مجلسكم الموقر أخذ هذه المعطيات في الاعتبار وتعيين مقرر خاص لحالة حقوق الإنسان في العراق.

رابعاً : يصادف اجتماعات المجلس مرور نحو ستة سنوات على إطلاق "الحرب الدولية على الإرهاب" وتسجل المنظمة قلقها العميق من فشل الجهود الدولية في مكافحة هذه الظاهرة والذي جعل عالمنا أقل أمناً. وتعزو المنظمة هذا الفشل للخلط بين مكافحة هذه الجريمة والأهداف السياسية للقوى الكبرى، وزيادة مظاهر الإجحاف في معالجة الأزمات الدولية، والتخلي عن مقتضيات العدالة في مقاومة الإرهاب. كما تعرب عن قلقها لانعكاسات هذه الظاهرة على منطقتنا ومحاولة خلق مفهوم "استثناء الشرق الأوسط" للنيل من مكانتها، وتوريط نظمها السياسية، بزعم مكافحة الإرهاب، في تشريع قوانين واتخاذ إجراءات وممارسات تنال من الحقوق الأساسية والحريات العامة. وتدعو المنظمة المجلس الموقر للتصدي الجدي لآثار مكافحة الإرهاب والتي تحولت في كثير من الأحيان إلى نمط من الإرهاب.

خامساً : لقد كان من حسن تقدير مجلس حقوق الإنسان إلزام الدول الأعضاء عند الترشح لعضويته بتعهدات لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في أقاليمها، وبتقرير مبدأ المراجعة لسجل الدول في مجال حقوق الإنسان، فلطالما كان تورط الدول المؤتمنة على النهوض بحقوق الإنسان في لجنة حقوق الإنسان السابقة، مصدر خيبات أمل كثيرة لدى المجتمعات عامة ومنظمات حقوق الإنسان خاصة. وتدعو المنظمة المجلس الموقر إلى الانشغال بهذه الآلية على نحو جدي ليس فقط لبيان مصداقيته ولكن أيضاً

لتحسين سجل حقوق الإنسان في هذه الدول والذي يتعرض لضغوط متعددة على نحو ما يحدث في منطقتنا وخاصة تجاه الحق في الحرية والأمان الشخصي، والسلامة البدنية، والمحاكمة العادلة، وحرية الرأي والتعبير".

وقد اجتمع الأمين العام على هامش مشاركته في أعمال المجلس مع عدد من ممثلي أجهزة الأمم المتحدة المعنية وممثلي منظمات حقوق الإنسان الدولية، من بينهم السيدة "لويز أربور" المفوض السامي لحقوق الإنسان والتي ناقش معها تطورات الأوضاع في المنطقة إجمالاً، وخاصة الأوضاع في فلسطين والعراق والسودان وانتهاكات حرية الرأي والتعبير.

المنظمة المصرية
تصدر تقريرها السنوي الـ ١٧

أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في ٤ سبتمبر/أيلول تقريرها السنوي السابع عشر، والذي يتناول بالرصد والتوثيق حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مصر خلال العام ٢٠٠٦.

ويرصد التقرير جملة من الانتهاكات فيما يخص منظومة حقوق الإنسان بمستوياتها المختلفة، فبالنسبة للحقوق المدنية والسياسية، قامت وحدة العمل الميداني بالمنظمة برصد ومتابعة وتوثيق الانتهاكات الواقعة على تلك الحقوق، وأما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فرصدت الوحدة الانتهاكات بالنسبة لحقوق المصريين في الخارج، والحق في العمل، والحق في الرعاية الصحية، والحق في السكن، والحق في التعليم، والحق في بيئة نظيفة.

ويأتي تقرير المنظمة المصرية متضمنا ثلاثة أقسام رئيسية، وهي القسم الأول ويتناول بالعرض والتقييم أهم التطورات التشريعية والأحكام القضائية والإجراءات ذات الصلة بحقوق الإنسان في مصر خلال العام ٢٠٠٦، والقسم الثاني ويتضمن نتائج الرصد والتوثيق والمتابعة لأوضاع حقوق الإنسان، والقسم الثالث ويستعرض بصورة إحصائية نشاط المنظمة خلال العام سواء على صعيد الرصد والمتابعة، أو نشاطها في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان وكذلك نشاط برنامجها النوعي الخاص بالمساعدة القانونية للنساء.

نحو مجتمع مدني حر
ندوة للمنظمة المصرية

عقد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مؤسسة "فريد ريش ناومان" الألمانية في يوم ٩ سبتمبر/أيلول بالقاهرة ندوة موسعة بعنوان "نحو مجتمع مدني حر" لبلورة موقف منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني من التعديلات التي تعتزم السلطات المصرية إدخالها على قانون الجمعيات الأهلية في مصر والتي تجرى بمعزل عن الجمعيات الأهلية.

شارك الندوة لفيف من ممثلي الجمعيات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان وعدد من أعضاء مجلس الشعب والشورى في مصر وأساتذة القانون الدستوري وممثلين عن الأحزاب السياسية.

المعهد العربي لحقوق الإنسان ينظم
دورته السنوية عنبتاوي

نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان دورته السنوية العامة للتدريب علي حقوق الإنسان "عنبتاوي " السابعة عشر، وقد انعقدت الدورة في الفترة بين ٢١ إلي ٣٠ يوليو/تموز في مدينة" الحمامات" بجمهورية تونس، وشارك فيها ٣٣ مشاركاً ومشاركة من ممثلي منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل في العالم العربي وبعض أفرعها في الخارج بينهم الزميل "محمد عبد الحميد" عضو المنظمة، وكذلك الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، إضافة إلى الترشح الحر.

وتناول البرنامج التدريبي للدورة الأسس النظرية لحقوق الإنسان، والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان وآلياتها، والمقاضاة في مجال حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والحماية الدولية للاجئين، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحقوق المواطن.

وتخلل التدريب تقسيم المشاركين إلى مجموعات عمل لتطبيق ما يتم أخذه من مواد عملياً، ثم تقديم النتائج إلى الجميع ومناقشة المحاور المطروحة في هذه التمرينات من قبل جميع المشاركين.

وعلى هامش الدورة، عقد المعهد العربي لحقوق الإنسان في ٢٣ يوليو/تموز حلقة نقاش حول "قضية دارفور من وجهة نظر حقوق الإنسان" افتتحها رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان الدكتور "الطيب البكوش"، وأثار فيها جملة من الإشكاليات والتساؤلات المتعلقة بهذه القضية الإنسانية

المعقدة، وقدمت فيها مجموعة من المداخلات التي تناولت جوانب متعددة من القضية من كلا من أ."محمد فائق" الأمين العام للمنظمة ، والسفير "عبد الوهاب الضاوي" سفير السودان لدى تونس وأ."إبراهيم السملالي" أمين عام اتحاد المحامين العرب، وأ."محمد دايري" ممثلاً عن المفوضية السامية لحقوق اللاجئين.

الجمعية البحرينية
ورشة عمل الإنصاف والمصالحة

عقد التحالف من أجل الحقيقية والإنصاف والمصالحة بالتعاون مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية في الفترة من ٢٤ – ٢٧ سبتمبر/أيلول ورشة عمل حول "البحث عن الحقيقة" لمناقشة آليات توثيق قضايا التعذيب في البحرين من خلال الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال .

ووجهت اللجنة المنظمة الدعوة إلى وزارتي الخارجية والتنمية الاجتماعية وأعضاء مجلس النواب للحضور، غير أن الفعاليات لم يحضرها أي ممثل رسمي. وتحالف الإنصاف والمصالحة جرى تشكيله بعد ورشة عمل عقدت بالبحرين في يونيو/حزيران باسم "العدالة الانتقالية" ويتكون التحالف من ١١ جمعية، بينها الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان.

وقد أعلن الناطق باسم التحالف عزمهم تشكيل هيئة أهلية للإنصاف والمصالحة في ١٠ ديسمبر/كانون أول وتزامنا مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان، داعيا الحكومة إلى الاعتراف بهذه الهيئة.

حقوق الإنسان في أفريقيا
مؤتمر للمجلس القومي في مصر

يعتزم المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر تنظيم مؤتمر دولي موسع حول "الديمقراطية وحقوق الإنسان في أفريقيا" يومي ٣ ،٤ ديسمبر/كانون أول المقبل بالتعاون مع كل من منظمة اليونسكو ومركز بيبلوس للعلوم الإنسانية بلبنان.

يشارك في المؤتمر عدد كبير من الخبراء المعنيين في مجال حقوق الإنسان من مصر والبلدان العربية والأفريقية والهيئات الدولية، فضلاً عن ممثلين رسميين للهياكل الوطنية والحكومية.

ويتناول المؤتمر تطور الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول الأفريقية والهياكل الوطنية والإقليمية المعنية، وسبل تعزيز مسيرة التحول الديمقراطي وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

المشرف على النشرة :

الأستاذ/إبراهيم علام – المدير التنفيذي

شارك فى تحرير هذا العدد :

أ.هايدي الطيب، علاء شلبي، أ.محمد راضي، أ.معتز بالله عثمان

أ.إسلام محمد أبو العينين، أ.نيفين سليمان، أ.فاطمة فرغلي

السكرتارية الفنية :

أ.سامي زكريا، أ.عصمت جابر، منى هاشم

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي *مقرها الرئيسي بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة *وحاصلة على صفة علاقات العمل مع منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٤.

الأمين العام : أ.محمد فائق

رئيس مجلس الأمناء : د.أمين مكي مدني

نائب الرئيس : د.سهام الفريح

المقر الرئيسي : ٩١ شارع الميرغني- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع

ت : ٤١٨١٣٩٦ – ٤١٨٨٣٧٨

فاكس: ٤١٨٥٣٤٦ – ٦٩٠٤٧٠٣

بريد إلكتروني:
aohr@link.net

موقع الإنترنت :
www.aohr.net
www.arabhumanrights.org

الاشتراكات السنوية للعضوية :

داخل مصر ٥٠ جنيهاً مصرياً

خارج مصر ٥٠ دولاراً

تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطني المصري – فرع ثروت حساب جار ٥٨١٨٣٥

Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835

أو البنك العربي بسويسرا

Arab Bank (Switzerland)
Account 201738